جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل : ط1 20085079304 .-ط2: 20085080825

دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية

-دراسة حالة بلدية المسيلة-

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

من إعداد الطالبين:

_ مداسي عماد الدين

_ شريد بلال

إشراف الاستاذ:

_ الدكتور ميمون الطاهر

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
	محمد بوضياف _ المسيلة _	رئيسا
د. ميمون الطاهر	محمد بوضياف _المسيلة _	مشرفا ومقررا
	محمد بوضياف _ المسيلة _	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

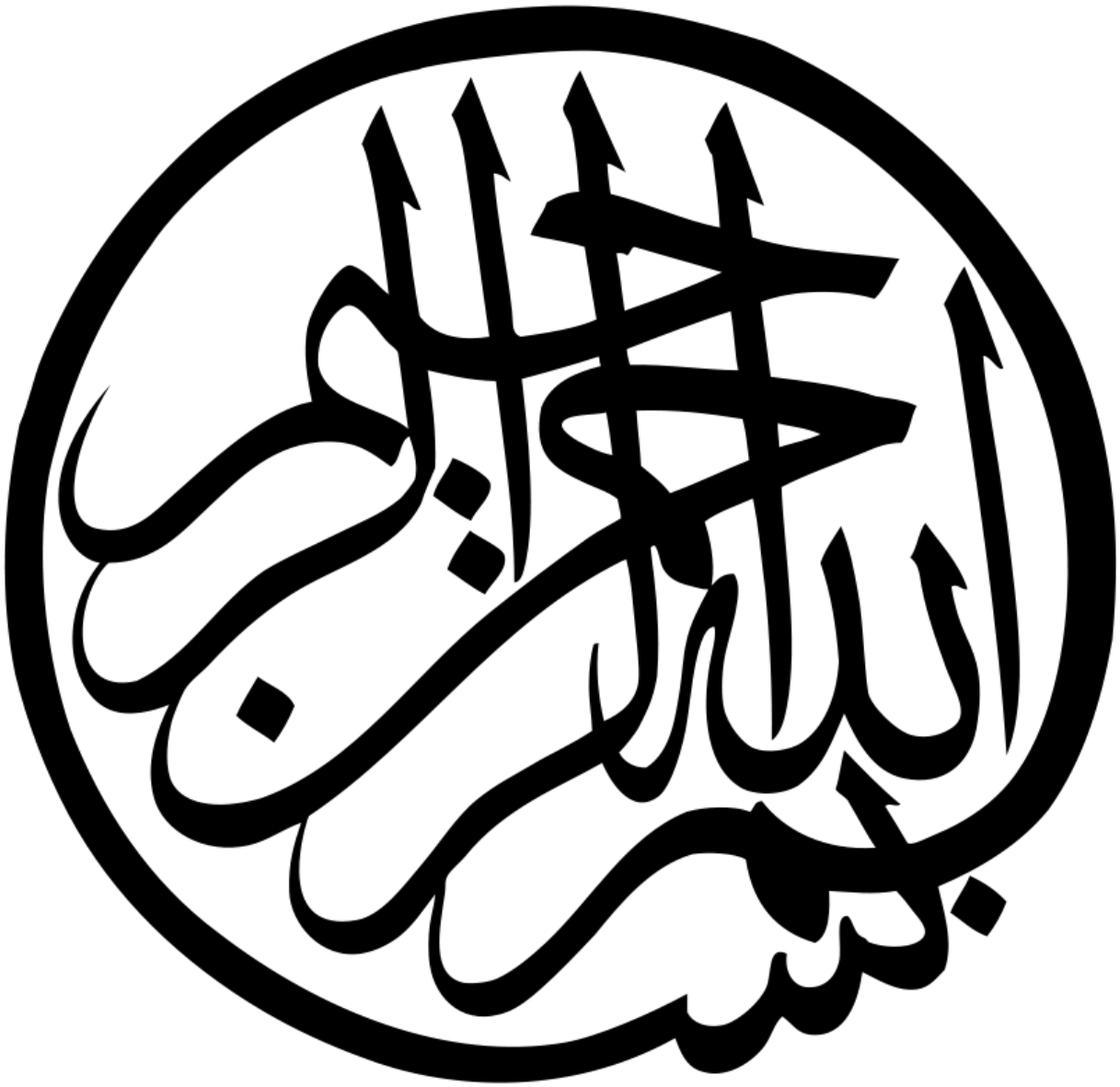
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أتقدم بثمرة جهدي المتواضع إلى الغالية أمي الحنون حفضها الله و رعاها وأطال عمرها .

كذلك إلى المرحوم أبي العزيز جعل الله مقامه الفردوس الأعلى ،منايا أن يكون فخورا بي و لو تحت التراب .

و إلى فلذة كبدي ابنتي نور عيوني و كل ما أملك في الدنيا.

و أخص بالشكر صديقي و أخي و رفيق دربي لخضر بسيسة على مساهمته القيمة و الكبيرة في تحضير هذه المذكرة له كل الفضل .وأيضا إلى كافة قسم الثانية ماستر تخصص تسيير عمومي.

شكرا

شريد بلال

إهداء

أتقدم بثمرة جهدي المتواضع إلى الغالية أمي الحنون رحمها الله واسكنها فسيح جنانه .

كذلك إلى أبي العزيز عبد القادر .متمنيا أن يكون فخورا بي.

و إلى زوجتي و اخي ورفيق دربي محمد وزوجته .

و أخص بالشكر صديقي و أخي و رفيق دربي شريد بلال على مساهمته القيمة و الكبيرة في تحضير هذه المذكرة له كل الفضل .وأيضا إلى كافة قسم الثانية ماستر تخصص تسيير عمومي.

شكرا

مداسي

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات: I
فهرس الجداول: VI
فهرس الأشكال:..... VI
مقدمة: ..... أ
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية..... 4
المطلب الأول: مخططات البلدية للتنمية..... 4
الفرع الأول: مفاهيم حول مخططات البلدية للتنمية 4
1.تعريف مخططات البلدية للتنمية..... 4
.2أهداف المخطط البلدي للتنمية..... 5
.3مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية 5
1.3. على المستوى المحلي: 5
2.3.على المستوى المركزي..... 6
4. أنواع المخطط البلدية للتنمية..... 7
1.4. المخططات البلدية للتنمية العادية..... 7
2.4. المخططات البلدية للتنمية التكميلية 7
3.4. المخططات البلدية للتنمية الاستعجالية..... 7
4 .4. المخططات البلدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 7
5. تمويل المخطط البلدي للتنمية 7
6. البرنامج القطاعي غير الممركز PSD 8
7. القطاعات الفرعية المخطط البلدي للتنمية (PCD)..... 8
8. أهداف مخططات البلدية للتنمية..... 9

9. مجالات مخططات البلدية للتنمية..... 10
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية..... 13
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية..... 13
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية 14
المطلب الثالث: نماذج التنمية المحلية..... 14
أولا- النموذج التكاملي..... 15
ثانيا: النموذج التكييفي 15
ثالثا: النموذج المشروع..... 15
المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية..... 15
أولا: المعوقات الخارجية 15
ثانيا: المعوقات الداخلية 16
المبحث الثالث :مكانة المخطط البلدي للتنمية في التشريع الجزائري. 17
تمهيد:..... 17
1-الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية: 17
-2تسيير المخطط البلدي للتنمية: 19
المبحث الرابع: الدراسات السابقة..... 23
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية و التنمية المحلية..... 23
1-الدراسة الأولى.: 23
2- الدراسة الثانية: 24
3- الدراسة الثالثة:..... 25
4- الدراسة الرابعة:..... 25
5- الدراسة الخامسة:..... 26

6-الدراسة السادسة: 27
7-الدراسة السابعة: 27
المبحث الأول: نبذة عن التطور التاريخي لبلدية المسيلة وهيكلها التنظيمي. 29
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية المسيلة..... 29
أ- الموقع الجغرافي:..... 31
ب- الموقع الإداري: 31
المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة:..... 31
-1الأمانة العامة:..... 31
أ-مصلحة المصالح المشتركة وتسيير شؤون رئاسة المجلس: 31
ب- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:..... 32
2- مديرية الإدارة والمالية:..... 32
أ-مصلحة الميزانية والعمليات المالية:..... 32
ب-مصلحة ممتلكات البلدية:..... 33
ج-مصلحة تسيير الموظفين:..... 33
3- مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية:..... 33
أ-مصلحة التنظيم والشؤون العامة:..... 33
ب- مصلحة الشؤون الاجتماعية: 33
4- مديرية الصيانة العامة والوسائل والبيئة: 34
أ-مصلحة الصيانة العامة: 34
ب- مصلحة الوسائل العامة: 34
ج-مصلحة البيئة والصحة:..... 34
5- مديرية الصفقات والمتابعة والتعمير: 34

أ-مصلحة الصفقات: 34
ب- مصلحة المتابعة:..... 35
ج-مصلحة التعمير:..... 35
المبحث الثاني: التمويل المحلي للتنمية المحلية: 37
.1القضايا الإيجابية لبلدية المسيلة: 37
.2القضايا التنموية: (المشاكل التي تعاني منها المدينة.) 37
1-2في مجال البنى التحتية والبيئة:..... 37
2-2في مجال الاقتصادي: 38
3-2في المجال الاجتماعي: 38
4-2في مجال الإدارة والحكم الرشيد: 38
.3تحليل المشكلات: 38
.4الرؤية التنموية لبلدية المسيلة:..... 39
.5الأهداف التنموية لبلدية المسيلة:..... 39
6-التحديات:.....39
7-ملاحظة: 41
8-الاستنتاجات: 41
المبحث الثالث: محتوى المخطط البلدي للتنمية لبلدية المسيلة ومدى تحقيق التنمية فيها..... 42
سنة 2018: 42
سنة 2019: 43
سنة 2020: 43
سنة 2021: 44
خاتمة: 46

قائمة المصادر والمراجع: 46

الملاحق: 46

فهرس الجداول:

الجدول رقم 1: القطاع الفرعي: قطاع الري والفلاحة 11

الجدول رقم 2: القطاع الفرعي: قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية 11

الجدول رقم 3: القطاع الفرعي: القطاع التربية والتكوين..... 12

الجدول رقم 4: القطاع الفرعي: البنى الاجتماعية والثقافية 12

جدول رقم 05 يمثل الوثيقة التنموية 40

الجدول رقم 06 : برامج البلدية من 2018 – 2021..... 42

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (01) المحدد للهيكل التنظيمي لمقر بلدية المسيلة..... 36

مقدمة:

أصبحت التنمية المحلية قضية أساسية وهدف لكل دولة، غير أن تفعيلها يختلف من منطقة إلى أخرى، بحكم اختلاف الموارد والخصوصيات لكل إقليم، ومدى إدراكها لوسائل التنمية وسبل بلوغ الأهداف المرجوة، والمخطط البلدي للتنمية هو البرنامج الوحيد الذي يعالج احتياجات المجتمع المحلي بشكل مباشر، سطرتها الدولة الجزائرية مند 1973، حيث أعطت صلاحيات واسعة للجماعات المحلية في تفعيل الموارد المحلية واستغلالها في المشاريع التي تلبي الحاجيات الأساسية للمجتمع المحلي، من أجل صناعة التغيير وتحقيق التوازن المجالي بين المدن والمناطق الريفية التابعة لها، وضمان الاستمرارية للأجيال القادمة.

ونظرا لارتباطها بالمستوى المحلي فقد اهتمت البلدية بالتنمية المحلية بشكل كبير باعتبارها جماعة إقليمية قاعدية للدولة، وقد خولها القانون عدة صلاحيات للقيام بمهامها التي تتلخص في تسيير الشؤون العامة، بل وأكثر من ذلك حيث جعلها مسؤولة على العمل التنموي في نطاق إقليمها، ذلك أن البلدية هي محرك عجلة التنمية والقاعدة الأساسية لتجسيدها، فتحقيق التنمية على مثل هذا المستوى الإقليمي من شأنه النهوض بعملية التنمية الوطنية الشاملة.

وأمام اختلاف وتباين الفوارق الموجودة بين البلديات كان لابد من معالجة الأوضاع التنموية لكل إقليم على حدي، فمن هنا برزت المخططات البلدية للتنمية لتعكس هذه الفرضيات، فتعد المخططات البلدية للتنمية من أهم البرامج التي تبنتها الدولة، والتي تهدف إلى بناء وتكييف البرامج التنموية وفق إمكانيات وميزانيات كل بلدية، كما تعد أهم الوسائل التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة في مجرى التنمية المحلية، وتعتبر من أهم السبل التي تعمل على امتصاص المشاكل الاجتماعية.

وبلدية المسيلة من البلديات التي تمتلك مقومات طبيعية، عمرانية وتاريخية تميزها عن باقي المدن الجزائرية، ولعل تطبيق التنمية المحلية للبلدية التي تراعي هوية وخصوصيات البلدية من خلال المخطط البلدي للتنمية، يتطلب استراتيجية تضمن تظافر جهود الحكومية مع تطلعات الشعب ضمن خطة تنموية تحقق أهداف التنمية المحلية بمراحلها المتداخلة والمستمرة، التي تضمن استغلال الإمكانيات المادية والبشرية.

أولا- إشكالية البحث

تعتمد التنمية المحلية بشكل أساس على فعالية المخططات البلدية للتنمية وذلك بإشراك الفواعل المحلية والتخطيط على الصعيد المحلي، وعليه جاءت إشكالية البحث كالتالي:

إلى أي مدى تساهم المخططات البلدية للتنمية في النهوض بالتنمية المحلية في بلدية المسيلة؟

تنبثق على هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المخططات البلدية للتنموية في بلدية المسيلة؟
- كيف تجسد المخططات البلدية للتنمية؟

ثانيا- فرضيات البحث

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المندرجة تحتها سنقوم بصياغة أربع ففرضيات، سنحاول اختبار صحتها من خلال البحث تتمثل في:

1- التنمية المحلية في المسيلة مرهونة بفعالية المخططات البلدية للتنمية وحسن توزيع المشاريع.

2- مشاركة الفواعل المحلية لبلدية المسيلة في تحديد الأولوية المحلية كفيل بتحسين أداء المخططات البلدية للتنمية.

3- فعالية المخططات البلدية في بلدية المسيلة مرهون بعقلانية توزيع المشاريع بين البلديات في إطار اللامركزية الإدارية.

ثالثا- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى تجسيد المخططات البلدية للتنمية لدورها التنموي وتحليل مختلف الروابط والأدوار بين التنمية المحلية والجماعات المحلية.
- التعرف وتشخيص المعوقات والتحديات التي تواجه مخططات التنمية المحلية.
- معرفة واقع المخططات البلدية للتنمية لبلدية المسيلة.

رابعا- أهمية البحث

يكتسي موضوع البحث أهمية كبيرة وتتجلى أهميته في تحليل واقع التنمية المحلية في البلديات الجزائرية بصفة عامة، وبلدية المسيلة بصفة خاصة، وكذا جهود البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي. بالإضافة إلى الأهمية التي تحتلها المخططات البلدية في تحقيق ودفع عجلة التنمية المحلية، والتي تعتبر من الوسائل التي تتدخل بها البلديات، في رسم أساسيات التنموية المحلية.

خامسا- حدود البحث

سيتم التركيز في هذا البحث بشكل أساس دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية ببلدية المسيلة، وذلك بين سنة 2018 و 2021.

سادسا: المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع سيتم استخدام المنهج الوصفي، لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من خلال عرض الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية، وعرض وتحليل المعطيات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية ببلدية المسيلة.

سابعا: هيكل البحث

سيتم تقسيم الدراسة إلى فصلين، كل فصل يضم مبحثين، وهذا على النحو الآتي: الفصل الأول يتناول مبحث يتكلم عن الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية، ومبحث يتكلم عن الدراسات السابقة ومناقشتها. أما الفصل الثاني فيتناول الدراسة الميدانية، وتم تقسيمها إلى مبحثين أيضا، مبحث يتناول تقديم بلدية المسيلة، ومبحث يعرض نتائج المخططات البلدية للتنمية وانعكاساتها ببلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2021). بالإضافة لمقدمة وخاتمة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية

يلعب المخطط البلدي للتنمية دورا هاما في تحقيق التنمية على مستوى البلدية بصفة خاصة والمستوى المحلي بصفة عامة. رغم أهمية المخطط البلدي للتنمية لم يعرف المشرع الجزائري هذا المخطط في كل القوانين المنظمة للبلدية، والتي كان أخرها في سنة 2011، إذ اكتفى بالتعريف الوارد في المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 9 أوت سنة 1973 ،الذي يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية. إما مجال المخطط فهو مجال واسع لكونه مرتبط بالاحتياجات الأساسية للمواطـــــــن،

المطلب الأول: مخططات البلدية للتنمية

تعتمد هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه مخططات البلدية في عملية التنمية المحلية باعتبارها أحد الوسائل إلي يعتمد عليها المواطن في تقديم احتياجاته ، وما يرغب في تحقيقه من خلال الاقتراحات التي يقدمها، و بالتالي تحقيق التنمية بصفة حقيقية لدى إقليم البلدية. وقد قمت بإسقاط هذه الدراسة على بلدية حاسي خليفة لتوضيح كيف ساهمت وحققت المخططات التنموية في التنمية المحلية للبلدية. وقد توصلت في هذه الدراسة إلى إن المخططات البلدية للتنمية PCD والمخططات القطاعية PSD لديها أهمية بالغة في مجال التنمية المحلية، لكن ضعيفة بسبب ضعف التمويل المحلي وكذلك سيطرت السلطة المركزية في اتخاذ القرار

الفرع الأول: مفاهيم حول مخططات البلدية للتنمية

إن التنمية المحلية من المواضيع الأكثر اهتماما في وقتنا الحالي ، والمحرك الأساسي للتنمية في دول العام المتقدم وحتى النامية على غرار الجزائر، التي تحاول جاهدة من خلال العديد من البرامج والقوانين التي تهدف إلى بلورة الأفكار المناهج المطبقة في ذلك.

1.تعريف مخططات البلدية للتنمية

تعرف مخططات البلدية للتنمية على أنها "عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات القاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية"،

وقد عرفها مرسوم رقم 136/73المؤرخ 09 أوت 1973 م بأنها: "برامج أعمال (actions) قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني"[1].

وهي أداة أساسية لتطبيق السياسة التنموية على المستوى المحلي في إطار المخططات الغير ممركزة، ودعم القاعدة الاقتصادية من خلال برامج أعمال قصيرة المدى، تقررها السلطات المختصة من خلال المرسوم السابق الذكر.

وهي"مخططات شاملة للتنمية في البلدية، تكرس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمتها توفير الحاجيات الضرورية للمواطن"[2].

2.أهداف المخطط البلدي للتنمية

يهدف المخطط البلدي للتنمية إلى:

- تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المدني والريفي؛
- القضاء على الزحف الريفي؛
- تطوير المبادرة المحلية والبحث عن الحلول لمشاكل البلديات عن طريق مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي؛
- التوزيع المتساوي للاستثمارات المحلية؛
- دمج البلدية في مجال التخطيط الوطني؛
- تحسين استغلال الطاقات والإمكانيات المحلية؛
- كسر العزلة الجهوية عن الأرياف؛
- تكفل البلديات بمشاكلها الخاصة من خلال حصر مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي للتنمية.

3.مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية

يمر إعداد المخطط البلدي للتنمية إلى مراحل نذكرها في الآتي[3]

1.3. على المستوى المحلي:

[1] خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، 2011، ص122.

[2] لينده لونيسي، المخطط البلدي للتنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العددالتاسع، 2016، ص228.

[3] لينده لونيسي، مرجع سابق، ص 229-

لم ينظم المرسوم 73-136 عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية بدقة مفصلة، لأنها من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، الذي يقوم بدراسة ملائمة البرامج الواجب القيام بها وفق احتياجات سكان البلدية، والوضعيات الاستعجالية التي يجب أن تحتل الأولوية وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولي:** تقوم اللجنة التقنية للبلدية عن نهاية كل سنة ميلادية إعداد بطاقة تقنية لكل عملية مقترحة أو مشروع من طرف المجلس الشعبي البلدي، والتي تراها ضرورية لإنجازها. تتضمن هذه البطاقة طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد انجازها بالتفصيل والتكلفة المالية للمشروع.
- **المرحلة الثانية:** يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإرسال مدونة الاقتراحات إلى الجهات الوصية الولاية أو الدائرة حسب عدد السكان، إذا كان أقل من 50 ألف فيكون تحت وصاية الدائرة، أما إذا كان أكثر من ذلك فيصبح التعامل مع الولاية مباشرة، والتي تقوم بمناقشة وترتيب الأولويات حسب أهمية كل مشروع، وحسب ما يتماشى مع المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، كما يمكن حذف أو زيادة بعض المشاريع حسب الأولوية، تدون أعمال اللجنة المتوصل إليها ضمن محضر اجتماع تحت إشراف الوالي، وبحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية، وكذا رئيس المجلس الشعبي البلدي فيتم عملية التحكيم للعمليات المقترحة، كما يقوم السيد الوالي بطلب الإعانات المالية اللازمة من السلطات المركزية والتي تقررها الدولة إجمالا في إطار قانون المالية.
- **المرحلة الثالثة:** بعد المصادقة على مدونات الاقتراحات يتم إرسالها إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، أين يتم التنسيق بين مختلف المديريات التنفيذية لتلك المشاريع من أجل تسجيل المشروع، واعتماد المبالغ المالية لكل مشروع، يبلغ الوالي رئيس المجلس الشعبي البلدي الاعتمادات المخصصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي للتنمية، ترسل جدول المشاريع المصادق عليها إلى وزير المالية ثم يدخل المخطط مرحلة جديدة.

2.3.على المستوى المركزي

بعد استقبال وزارة المالية اقتراحات الولاة، تنطلق على مستوى المديرية العامة للميزانية لوزارة المالية ورشات التحكيم بين مختلف ممثلي الولاة مع موظفي المديرية العامة للميزانية، من أجل التوصل إلى تحديد وتقييم الاعتمادات الموجهة لنفقات التجهيز، بعد إعداد مشروع قانون المالية والمصادقة عليه وصدوره، يقوم وزير المالية بتبليغ رخص البرنامج واعتمادات الدفع إلى الولاة.

4. أنواع المخطط البلدية للتنمية

تنقسم مخططات البلدية للتنمية إلى[1]:

1.4. المخططات البلدية للتنمية العادية

وهي تلك التي تعد كل سنة بالطريقة العادية ووفق النظام المعمول به مند إنشاء المخططات البلدية للتنمية.

2.4. المخططات البلدية للتنمية التكميلية

الغرض منه الحصول على الموارد المالية التكميلية من ميزانية الدولة، والتي تخصص جزء منها إلى برامج المخططات البلدية للتنمية.

3.4. المخططات البلدية للتنمية الاستعجالية

وهي التى تعد في الحالات الاستثنائية أو الخاصة، ويكون لها شكل استعجالي، مثل ما حدث في21 ماي 2003 بخصوص زلزال بومرداس، وفيضانات 10 نوفمبر 2001بباب الواد.

4 .4. المخططات البلدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

وهي التي تخصص من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي جاء به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 2001.

5. تمويل المخطط البلدي للتنمية

تتمثل الاعتمادات المالية المخصصة لتسيير وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية كما يلي[2]:

- لتمويل المباشر من الموارد الخاصة بالبلدية، لاسيما عن طريق الاقتطاع من نفقات التجهيز والاستثمار طبقا لأحكام المادة 246 من قانون البلدية.
- التمويل من الموارد الخاصة بالولاية.
- التمويل تحت شكل مساعدات مؤقتة أو نهائية من الصندوق البلدي للتضامن بعنوان تدخلاته في مجال التجهيز والاستثمار.
- التمويل المقيد لفائدة البلديات والمسيرة ماليا من طرف البنك الجزائري للتنمية.

[1] صليحة بن نملة، مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي، أطروحة كتوراه،تخصص إدارة مالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2013، ص ص 74 –73.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 73/ 136 يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية، الجريدة الرسمية، العدد67، 1973، ص 1004.

- التمويل تحت شكل المساعدات مؤقتة من طرف الخزينة أو أي مؤسسة عمومية للقرض ومخصصة للمصالح والمقاولات والهيئات العمومية للبلدية.

6. البرنامج القطاعي غير الممركز PSD

وهي رخص برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تمنح بواسطة مقرر برنامج من وزير المالية، حيث يقسم الأخير رخصة البرنامج حسب كل قطاع والقطاعات الفرعية التابعة له، تتعلق مقررات البرامج هذه إما بمشاريع جديدة أو إعادة تقييم للمشاريع التي هي في طور الإنجاز، أما فيما يخص اعتمادات الدفع فإن وزير المالية يقوم بتوزيعها حسب كل قطاع و قطاع فرعي، بناء على مقرر يتضمن تبليغ اعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان نفقات الدولة للتجهيز لسنة مالية معينة ولفائدة ولاية ما، ويتولى الوالي اعتمادات الدفع هذه، ويجوز له في حدود الاعتمادات المالية المبلغة له أن يقوم بتحويلات مالية من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر ضمن نفس القطاع، وعندما يتعلق الأمر بتنفيذ مقررات البرامج القطاعية غير الممركزة فإنه يتم بمقرر من الوالي في شكله، مع تبليغه للمصالح المعينة أي المدير الولائي المعني، هذا الأخير الذي يستفيد من تفويض من الوالي فيما يخص تنفيذ المشاريع والعمليات التي تخص قطاعه، وإلى جانب هذا فإنه يتم إعلام كل من مدير التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية، المراقب المالي وكذا أمين خزينة الولاية، وتسمى العملية التي يقوم الوالي من خلالها بتخصيص المشاريع حسب كل قطاع في إطار مقرر البرنامج **بعملية التفريد(indivdualisation)**.

ولقد نصت المادة 17 من المرسوم التنفيذي 98/227 على المشاريع التي تكون محل تفريد من طرف الوالي يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط:

- الأرض التي يقام عليها البناء؛
- الدراسات التي تثبت جدوى المشروع؛
- تقييم المشروع وكذا أجال الانجاز والدفع.

فإذا تحققت هذه الشروط فإنه يتم من خلالها إعداد مقرر التسجيل الذي سيكون محل إمضاء من طرف الوالي، وعلى أساس مقرر التسجيل هذا يتم الانطلاق في الأشغال.

7. القطاعات الفرعية المخطط البلدي للتنمية (PCD)

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية يتمحور حول الأعمال ذات الأولوية على المستوى المحلي كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، شبكة الطرقات والمسالك، التهيئة الحضرية..... الخ[1].

وحسب المادة 86 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية فإن هذه الأخيرة تقوم باقتراح مخطط تنموي يحتوي على جملة العمليات والمشاريع التي تنوي إنجازها خلال السنة المعينة، ويكون للولي السلطة الكاملة بالتنسيق مع المصالح التقنية للدائرة وكذا مديرية التخطيط و البرمجة و متابعة الميزانية ويكون ذلك في جلسة تحكيم يرأسها الوالي مراعيا في ذلك أولويات كل بلدية مع احترام الغلاف المالي الوارد في رخصة البرنامج الصادرة عن وزير المالية، وكذا ضرورة مطابقة تلك المشاريع المقترحة لمدونة الاستثمارات العمومية المتعلقة بالمخطط البلدي للتنمية والتي كان آخر تعديل طرا عليها المقرر 125 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2006 المتضمن تعديل هذه المدونة بالتوسيع فيها، وتستفيد بلديات الولاية من رخصة برنامج شاملة يقوم الوالي بتوزيعها حسب كل بلدية وحسب كل مشروع ثم تبلغ عمليات التوزيع المتعلقة بالمشاريع للبلديات من أجل مباشرة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمنح و اختيار المقاولة المكلفة بالإنجاز، وبعد ذلك تقوم مديرية التخطيط و البرمجة و متابعة الميزانية بتسجيل المشاريع الموافق عليها من خلال مقرر التسجيل موقع عليه من طرف الوالي، وعلى أساس هذا المقرر يتم الالتزام بالنفقة أمام مصالح الرقابة المالية بعقد الصفقة، وعليه تأمر البلديات المقاولات التي تم اختيارها بالانطلاق في الأشغال، وفيما يخص اعتمادات الدفع فإنها تبلغ بموجب مقرر من وزير المالية ويتم استهلاكها بعد تقديم وثائق تثبت أداء الخدمة[2].

8. أهداف مخططات البلدية للتنمية

تسعى البلدية من خلال المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف[3]:

1.8. أهداف مالية: وهذا عن طريق تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية على أحسن وجه، مع العلم أن هذا الصرف يخضع لرقابة إدارية وتقنية من طرف الولاية ومديرية البرمجة والتخطيط ومراقبة الميزانية.

[1] ليندة اونيس، مرجع سابق، ص 229.

[2] سميرة بن صالح، تمويل التنمية المحلية، مذكرة ليسانس،المدرسة العليا للادراة، الجزائر، 2009، ص ص 8 –10.

[3] خيضر خنفري،مرجع سابق، ص ص 123–124.

2.8.أهداف اقتصادية: خلق نوع من الحركية الاقتصادية على مستوى البلدية من خلال تشجيع وفتحها أمام المتعاملين.

3.8.أهداف اجتماعية:تعتبر البلدية حلقة وصل بين المواطن والمستوى المركزي فهي المعبر الوحيد عن حاجيات المواطن وهذا لكونها تسعى لتلبية حاجات ومتطلبات المواطن وحاجياته الضرورية.

ومن جهة أخرى فان المخططات البلدية للتنمية تهدف إلى تحقيق أهداف متفاوتة المدى وذلك من خلال:

- **الأهداف القصيرة المدى:**

– التقليل أو القضاء على الزحف الريفي؛

– محاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها؛

– تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية.

- **الأهداف المتوسطة المدى:**

– محو الاختلالات الجهوية بين البلديات؛

– تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية و التجهيزات الجماعية

- **الأهداف الطويلة المدى:**

– تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي.

– دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

9. مجالات مخططات البلدية للتنمية

تحتوي المدونات قطاع التجهيز على 9 قطاعات، حيث 8 قطاعات الأولى يتم تسييرها وتنفيذها ببرامج ممركزة PCS وأخرى غير ممركزة PSD، والقطاع الأخير يسمى المخطط البلدي للتنمية، والذي بدوره تندرج ضمنه قطاعات فرعية وأبواب ومواد نحاول توضيحها حسب كل قطاع فرعي، يتم تسجيله باسم الوالي كما يلي:

الجدول رقم 1: القطاع الفرعي: قطاع الري والفلاحة

الفصول	المواد
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	– شبكة التوزيع – الاتصال بالقنوات – التخزين – معالجة – دراسات – بناء الينابيع في المناطق البدوية – الشبكات المبعثرة– تهيئة الينابيع – منشأة لتعبئة المياه الصالحة للشرب
التطهير	– شبكات التطهير – معالجة وتنقية المياه – دراسات وغيرها – معالجة الشبكات – تطهير المجمعات السكانية
البيئة	– إنجاز مزابل عمومية بلدية للبلديات الغير متكفلة بها من طرف مراكز الردم الصحي.

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة

يتضمن القطاع الفرعي للري والفلاحة عدد من الفصول أهمها التزود بالمياه الصالحة للشرب، تضمن مهام واسعة ومفصلة للمخطط البلدي للتنمية والتي تضمن وصول المياه لكافة المواطنين، باعتبار أن الماء أهم عنصر في تنمية والارتقاء بالمدن، أما مجال التطهير فيهتم بعمليات ومشاريع صرف المياه القذرة وتنقيتها، وهي تساهم بشكل كبير في الحفاظ على صحة المواطن، أما في مجال البيئة فانحصرت المهام في إنشاء المزابل ومراكز الردم الخاصة بها.

الجدول رقم 2: القطاع الفرعي: قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية

الفصول	المواد
الطرق والمسالك	ترميم منشاة جديدة ، غيرها
البريد الاتصالات	الوكالات ومكاتب البريد
مباني البلدية	مقرات للمجالس الشعبية البلدية، فروع إدارية غيره
تسيير البلدي في المناطق اللازم ترقيتها	التسيير البلدي للمناطق الواجب ترقيتها

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة.

إن جميع المواد التي تتضمنها الفصول تسعى إلى ترقية الإطار المعيشي، خاصة الطرق والمسالك كونها تساهم في ديناميكية المدينة وفك العزلة عن المناطق النائية،أما البريد و الاتصالات فهو عنصر لا غنى عنه في تحقيق الرقي والتطور للمدن.

الجدول رقم 3: القطاع الفرعي: القطاع التربية والتكوين

الفصل	المواد
التربية والتكوين	– إعادة البناء – إعادة التهيئة – بناء أقسام دراسية – إصلاحات كبرى – تجديد التجهيزات

المصدر مديرية البرمجة وتابعة الميزانية لولاية المسيلة

يقع على عاتق البلدية بشكل مباشر ضرورة تحسين الظروف التمدرس للتلاميذ، من خلال أعمال الصيانة وتجديد البناءات المدرسية وحتى بناء الأقسام في المدارس التي تعاني الإكتضاض إضافة إلى كافة التجهيزات البيداغوجية المرافقة وهذا في إطار المخطط البلدي للتنمية.

الجدول رقم 4: القطاع الفرعي: البنى الاجتماعية والثقافية

الفصول	المواد
التهيئة الحضرية	– الطرق الانارة العمومية. – إنجاز الحدائق العمومية الصحة والنظافة
الصحة العامة والنظافة	– بناء وتجهيز قاعات العلاج. – تهيئة وتصليحات كبرى لقاعات العلاج.
الثقافة والترفيه	– بناء وتجهيز المكتبات البلدية. – تهيئة وتصليحات كبرى للمكتبات البلدية.
الشبيبة	– بناء وتجهيز مخيمات الشباب. – تهيئة وتصليحات كبرى لمخيمات الشباب. – نوادي الشباب.
الرياضة	– ساحات اللعب. – ملاعب رياضية جواريه.

المصدر مديرية البرمجة وتابعة الميزانية لولاية مسيلة

إن القطاع الفرعي للبنى الاجتماعية والثقافية من أهم القطاعات الفرعية في برنامج المخطط البلدي للتنمية، كونه يشمل عدة فصول أولها ترقية الصحة العامة والنظافة للمواطن، وهما عنصران جوهريان في المدينة، ثانيا في مجال التهيئة الحضرية من مشاريع إنشاء الطرق والإنارة العمومية التي تخدم المواطن، كما اهتم بمشاريع تخدم الشباب والرياضة بمشاريع إنجاز ساحات اللعب والملاعب، وبناء مخيمات الشباب وغيرها.

نلاحظ أن القطاع الفرعي للبنى الاجتماعية جمع بين عدة محاور هي: الصحة، الشباب والرياضة، التهيئة الحضرية وهي فصول يمكن فصلها عن بعضها البعض لضمان التسيير الجيد.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

يعتبر مفهوم التنمية والتنمية المحلية، من المفاهيم الأكثر مداولة في القرن 20 و21، حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المجالات سواء الثقافية، الاجتماعية، السياسية أو الاقتصادية.

والتنمية سواء كانت شاملة أو محلية، تستوجب تدخل الدولة والهيئات المكلفة بذلك لتوجيهها، وهذا يوضح الاختلاف الموجود بين التنمية والمصطلحات المشابهة لها كالتقدم، التطور والنمو.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

أصبح الدور المهم للدولة يواجه تحديات كبرى بفعل العولمة، والتغير التقني السريع حيث لم يعد دورها بمنأى عن التغيرات الحاصلة التي تعرفها العلاقة بين الدولة والأسواق والمجتمع المدني. فالدولة بعد تراجع هيمنتها بادرت بالرجوع إلى الهيئات المحلية مما انبثق عنه ظهور عناصر فاعلة جديدة على المستوي المحلي من أجل تحقيق تنمية محلية لتلبية الحاجات المحلية[1].

وتعرف التنمية بصفة عامة على أنها عملية تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة، تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب[2].

أما بخصوص التنمية المحلية فهناك عدة تعاريف لها؛ حيث عرفها GREFHE بأنها عملية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية أو حضرية) من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة[3].

وعرفها سمير محمد عبد الوهاب على أنها عملية تغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية،

---

[1] Pequeur B, le développement local pour une économie des territoires, Syros, 2006, p 55.

[2] أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 14.

[3] معطي الله خير الدين أجدي عبد الحليم، التنمية الذاتية في البلديات حالة ولاية قالمة. جامعة قالمة، ص 10.

وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوي معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.

ويعرفها محي الدين صابر على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة المحلية يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إعداد تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[1].

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية مخطط لها ومبرمجة تسعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سابقا، ويمكن ذكر بعض هذه الأهداف و التي تتمحور حول[2]:

– تحقيق التوازن الجهوي والحد من الفوارق بين الأقاليم المختلفة عبر التراب الوطني، بخلق ديناميكية للتفاعل والعمل المشترك بين هذه الأخيرة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتحقيقها؛

– تقريب الإدارة من المواطن لخلق نوع من التعاون بين المواطن المحلي والمنتخبين في تسيير الشؤون

المحلية، كما تسعى إلى تحسين وتعزيز التعاون المشترك بين الإدارة المحلية والسلطات المركزية؛

– تسعى لإشباع الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع المحلي كالعلاج، الأمن، العمل، التعليم. لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي وما يسمي بترييف المدينة؛

– تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة؛

– رفع مستوى معيشة الأفراد وذلك بزيادة دخله بما يمكنه الحصول على ما يجعل حياته أكثر رفاهية وأكثر استقرارا، بحيث يصبح الفرد لا يفكر في الهجرة و النزوح الريفي؛

– ولعل أسمى أهداف التنمية المحلية هو بناء قاعدة تحتية تستوعب الاستثمارات وتوسيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل مداخيل الإدارات المحلية أكثر وفرة لمواصلة العمل التنموي وتهيئة الإقليم وهذا ما قد يحقق الأهداف السالفة الذكر وقد يطلق على هذا الهدف "بناء الأساس المادي للتقدم.

المطلب الثالث: نماذج التنمية المحلية

لقد تعددت نماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلا أنه حددت ثلاث مناهج، اعتبرت الأكثر انتشارا ونجاعة في تحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في[3]:

---

[1] موسى رحماني، وسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضل التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ديسمبر 2004.

[2] عماد محمد الغاني ومحمد معتوق عبود، آليات رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية، دار الإعصار، عمان، 2015، ص 98 .

[3] مصطفى أحمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص ص 54– 56.

أولا- النموذج التكاملي

يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوي الوطني، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، كما يتضمن تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية كل من جهته، كما يقوم على تشكيل وحدات إدارية تتولي توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية ويشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة المحلية.

ويشترط لنجاح هذا النموذج توفر شكل من أشكال الاتصال المزدوج، من خلال قنوات ثابتة متواصلة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية، من خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر كذلك قدر من اللامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

ثانيا: النموذج التكييفي

يتفق هذا النموذج في التنمية، مع النموذج السابق، في أن برامج كل منهما ينبثق من المستوى المركزي، إلا أن الاختلاف بينهما، هو أن النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي، واستشارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية ...وهو لا يتطلب تغييرا في التنظيم الإداري القائم، وبرامج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية. ويتناسب هذا النموذج، مع الدول الحديثة الاستقلال والنامية، نظرا لندرة الموارد المالية والفنية لها.

ثالثا: النموذج المشروع

هناك اختلاف بين النموذج المشروع، وذلك لكون هذا الأخير، يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المميزة، ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية، أن هذا النموذج المتعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي قابل للتطبيق على المستوى القومي، إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق المحلية.

المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية

تتمثل في[1]:

أولا: المعوقات الخارجية

1- الاستعمار: يعتبر الاستعمار، من الأساليب التي تحول دون تحقيق التنمية، سواء كانت شاملة أو محلية، وذلك راجع لتحطيم النسيج الاجتماعي القائم على التعاون والمشاركة، كما فرضت الدول الاستعمارية، نظاما اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا تخدم به أهداف الاستعمار الاستغلالية مما يزيدها ثراء وغوص الدول المحلية في قهر والندرة، نتيجة لتحول البضائع والأرباح إلى الدول المستعمرة، ولم

[1] ونيه رابح أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، قسنطينة، 1999، ص ص 114- 115.

يقتصر الأمر على فرض هذا النظام الاستبدادي فحسب، بل قامت الدول المستعمرة قبل الخروج بتحطيم الزراعة التقليدية والمهن والحرف، وكذا تحطيم البني القاعدية لإعاقة عملية التنمية بعد الاستقلال.

2- التبعية: وهي ناتجة عن سيطرة الدول المتقدمة عن التجارة العالمية وعلى النظام الاقتصادي والمالي العالمي وكذا احتكارها للتكنولوجية والتصنيع، مما يجعل الدول النامية تابعة لاقتصاديات الدول الكبرى وهذا أدى إلى نظام دولي مفاده أن الدول الغنية تزداد غنا، والدول الفقيرة تحتفظ بنفس الدرجة في سلم التقدم والتحسن، وذلك رغم وجود العديد من الاستثمارات الخارجية داخل هذه الدول، إلا أنها تعتبر استثمارات وتنمية موجهة إلى الخارج ما دامت الأرباح تعود دائما إلى مؤسسة الأم المتواجدة في الدول الكبرى.

3- العولمة: بظهور العولمة، أصبح العالم كقرية صغيرة، تسيطر عليها الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية التابعة لها، وكذا شركات العابرة للقارات، بما يخدم مصالحها وطموحاتها حيث أصبحت الدول الكبرى، تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للدول النامية، وتساهم في صياغة سياستها العامة وفقا لما يخدم مصالحها، كما أن الضغوط التي تتعرض لها من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، يصعب عليها أكثر إمكانية التخلص من التخلف والالتحاق بركب الدول المتقدمة.

ثانيا: المعوقات الداخلية

إن المعوقات الداخلية، هي تلك التي ليس لها علاقة مع العلاقات الدولية والنظام الدولي القائم، بل لها اتصال مباشر بالنظام السياسي، والبناء الاجتماعي والاقتصادي الداخلي، فهي لا تتجاوز حدود الدولة ويمكن ذكر البعض منها كالتالي:

1- شكل النظام السياسي: يعتبر النظام السياسي في الدول النامية، من أكبر عواتق التنمية الشاملة والمحلية، إذ يعتبر في الغالب أنظمة تسلطية، يحتكر فيها الحكام، عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة، ويتسم القرار في هذه الأنظمة، بالمركزية الشديدة، ولا يفتح المجال للإدارات المحلية، للمبادرة في الشؤون التنموية. أما فيما يخص التشريعات، فقد تكون بعض التشريعات والقوانين، عقبة في سبيل تحقيق التغيير ولذا وجب تطوير القوانين وتغييرها لخدمة التنمية،- بصفة عامة - وحتى لا تصبح قيد تحد من حركية التنمية المحلية لأن المصاعب التي تعترض طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية لا تنجم عن تخلف هذه البلدان فقط، فثمة قوانين في بعض البلدان النامية تعيق عملية الاستثمار وخاصة منه الأجنبي، وربطه بشروط غير قابلة للتطبيق والتجسيد على أرض الواقع.

2- المعوقات الاقتصادية: من المعوقات الاقتصادية للتنمية المحلية، نقص الموارد الطبيعية التي تملكها المجتمعات المحلية أو الدولة بصفة عامة، مما يجعلها تستورد هذه الموارد بأثمان خيالية لمكافحة الندرة، عوضا أن تقوم باستثمار هذه الأموال وخلق ثروة وطنية وسلع لتصدير. ومن الأسباب الاقتصادية

كذلك، الاعتماد على الاقتصاد الريفي وإهمال القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة والتحويلية.

3- المعوقات الاجتماعية: من المعروف أن القيم الاجتماعية السائدة، تلعب دورا هاما في تكوين البناء الاجتماعي الاقتصادي انطلاقا من المحددات الثقافية السائدة في المجتمع، فهي الإطار المرجعي للسلوك وهي القوى الدافعة للمجتمع، فإنجاح عملية التنمية المحلية، يحتاج إلى قيم جديدة، تساهم في توجيهها إلى الطريق الصحيح والابتعاد من العنصرية والانعزالية وعدم الإيمان بالجديد.

4- المعوقات الإدارية: عادة ما يعاب على إدارات الدول النامية، أنها أحد أهم معوقات التنمية، ومن أسباب فشل المخططات والمشاريع التنموية التي تتولي متابعتها، وذلك ا رجع لعدد من الأسباب، والتي يمكن اختصارها في[1]:

- البيروقراطية الشديدة، وما تؤدي إليه من بطء وتماطل في تنفيذ القرارات، والتناقض الذي يحدث بين الأجهزة الإدارية المختلفة، إضافة لانتشار والارتجالية في اتخاذ القرارات.

- سوء توزيع الاختصاصات والصلاحيات، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات والمصالح هذا من جهة، ومن جهة أخرى عادة ما نجد مناصب إدارية ليس لها دور رسمي تقوم به، بل الاستغناء عنها لا يؤدي إلى الاختلال في العمل وهذا ا رجع إلى تضخم الجهاز الإداري في الدول النامية.

ويمكن إضافة إلى المعوقات الإدارية، عدم نجاح أساليب التخطيط المنتهية خاصة في الدول النامية رغم الأهمية التي تحظى بها هذه الأخيرة.

المبحث الثالث :مكانة المخطط البلدي للتنمية في التشريع الجزائري.

تمهيد:

تعدد الأساليب لكن الهدف واحد هو تنمية المجتمعات المحلية وتحقيق التغيير الفعلي لنمط العيش السكان، وهداما تصبوا إليه الدولة الجزائرية من خلال البرامج والمشاريع الاستثمارية التي تنجزها الجماعات المحلية أهمها المخطط البلدي للتنمية المحلية.

المبحث الأول :مكانة للمخطط البلدي للتنمية في التشريع الجزائري.

1- **الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية:**

توجد العديد من القوانين والمراسيم التي تنظم سير المخطط البلدي للتنمية أهمها:

- **المرسوم التنفيذي رقم 73-136** المؤرخ في 9أوت 1973 الموافق ل 10 رجب 1939 المتعلق بشروط تنفيذ المخططات البلدية للتنمية حيث تضمن 4 فصول و01 مادة تمحورت

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 95 .

حول شروط تخصيص وتسيير الاعتمادات التي تخصصها الدولة لإنجاز المخططات البلدية للتنمية وشروط تنفيذ العمليات التجهيز والاستثمار المتعلقة بالبرنامج.

- **القرار الوزاري المشترك:** المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1434 الموافق ل 21 فبراير 2013 يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان المخططات البلدية للتنمية موضحة في 33 مادة تضمنت ما يلي: العمليات المنجزة في مجال التزود بالمياه الشروب، التطهير، الطرق والمسارات، التربية والتكوين، الشباب والرياضة، المباني البلدية والبريد والمواصلات.
- **المرسوم التنفيذي رقم 98-227 :** المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق ل 13 يوليو سنة 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز حيث تضمن رخص البرنامج الشاملة حسب البلدية يتم تسجيلها باسم الوالي ،موضحة كما يلي:

_المادة 21 منه ما يلي: "يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع للمخططات البلدية لرخصة البرنامج شاملة حسب الولاية، ويبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد المشاورة مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية...."

_المادة 22 من نفس القانون ما يلي:" يبلغ الوالي حسب الطرق القانونية عمليات التجهيز برامج المخطط البلدي للتنمية، كما تبلغ اعتمادات الدفع المخصصة لمخططات التنمية للبلدية بصورة شاملة بموجب مقرر من الوزير الأول المكلف بالمالية حسب إجراءات المقررة، وبعد دلك يتكفل الوالي بتوزيع اعتمادات الدفع حسب الأبواب والبلديات

_ولقد تم تعديل هدا المرسوم بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 09-148** حيث جاء هدا المرسوم في مادته 12 التي تممت المادة 21 من المرسوم رقم 98-227 كما يلي:" تحدد معايير تخصيص موارد الميزانية في إطار المخطط البلدي للتنمية بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ووزير الجماعات الإقليمية"

_**قانون البلدية 11-10** : المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية حيث تضمنت المادة 107 ما يلي: " يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة العهدة ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها وما يتماشى مع الصلاحيات المخولة له قانونيا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، كما يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي."

من خلال القوانين نلاحظ ما يلي:

- ❖ نلاحظ أن المرسوم **73-136** أعطى صلاحيات واسعة للوالي **(تم تعيينه)** في تسيير اعتمادات الدفع، حيث أجاز للوالي إصدار مقررات بسحب الاعتمادات كليا أو جزئيا في حالة عدم الانتفاع، من جهة أخرى شدد على رئيس المجلس الشعبي البلدي **(منتخب محليا)** وألزمه بتنفيذ عمليات التجهيز والاستثمار طبقا للاستحقاقات الموضحة في المادة 06 من المرسوم التنفيذي 98-227.
- ❖ إن التعليمة الوزارية المشترك حددت المجالات واسعة لتدخل المخطط البلدي للتنمية التي تخدم التنمية المحلية إلا أن المرسوم التنفيذي رقم 98-227 أكد على ضرورة إعطاء الأولية لمشاريع التنموية كالتطهير والتزود بالمياه الصالحة للشرب والطرق وفك العزلة دون ذكر القطاعات الفرعية الأخرى للبرنامج وهدا يعبر على نوع من الإلزامية في صرف النفقات، كما لم تراعى خصوصية كل مجال الحاجيات الفعلية للمواطن.
- ❖ نلاحظ من المرسوم رقم 98-227 والمرسوم التنفيذي رقم 09-148 كلاهما يركزان على الجانب المالي والشكلي للبرنامج وفي نفس الوقت تهمل الجانب النوعي وهيكلة المشاريع من أجل تحقيق التنمية المحلية.
- ❖ نلاحظ أن القانون البلدية أعطى الصلاحيات الواسعة للمجلس الشعبي البلدي في إعداد مخططات التنمية من جهة أخرى أكد على ضرورة احترام المخططات الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة وما يفهم من ذلك انه قيد حرية المجلس الشعبي البلدي في اختيار المشاريع التنموية .

نتيجة:

إن الإطار القانوني الذي ينظم سير البرامج التنموية لا يتمتع بالمرونة الكافية لإدارة المشاريع التنموية التي لا تفتح المجال الإبداع والابتكار للجهات المحلية، حيث يعطي جميع الصلاحيات إلى الوالي في المصادقة على المشاريع في حين يشدد على رئيس المجلس الشعبي في عملية اختيار المشاريع، وهذا ما يعبر على البيروقراطية في إعداد البرنامج التنموية.

2- **تسيير المخطط البلدي للتنمية:**

بعد صدور قانون المالية وتبليغ رخص البرامج واعتمادات الدفع من طرف الوزير المالية للولاة من اجل الانطلاق في تسيير عمليات المخطط البلدي للتنمية فانه يلزم القيام بما يلي:

1- **تبليغ رخص البرامج للوالي(AP) :** يتم تبليغ رخص البرامج المخططات البلدية للتنمية إلى الوالي من طرف الوزير المالية تتضمن المبالغ الإجمالية، وهي تشكل الحد الأعلى للنفقات

المسموح بها للأمرين بالصرف، والتي يلتزمون بها في تنفيذ برامج التجهيز العمومي، فهي تسمح للأمرين بالصرف بإجراء التزام النفقات التجهيز ذات طابع نهائي وليس لتسديدها.

ومن القواعد الأساسية لتسيير البرنامج هي نظام الترميز[1]،

ويحدد مقرر رخصة البرنامج الشاملة الصادرة عن وزير المالية من خلال عدد مكون من 6 أرقام كالتالي:

- الرقمين الأول والثاني: سنة التسجيل رخص البرنامج.
- الرقمين الثالث والرابع: رمز الولاية
- الرقمين الخامس والسادس: رقم الأمر العملية

مثال 01 _ 28_ 20 تقرا كما يلي: أول رخصة برنامج لسنة 2020 لولاية مسيلة.[2]

2- **تفريد المشروع من طرف الوالي:**

بعد تبليغ الوالي بمقرر رخصة البرنامج الشاملة للولاية، يقوم هدا الأخير بتفريد العمليات حسب الأبواب والبلديات في جدول البلدي للتجهيز والاستثمار بصفته الأمر بالصرف، والمصادقة عليه تم يقوم بتبليغ إلي كل من رئيس الدائرة، رئيس المجلس الشعبي البلدي، أمانة الخزينة للولاية، البلدية ،مدير الإدارة المحلية والمراقب المالي.

ومنه يصدر الوالي مقررات على شكل مقررة تفريد لكل عملية حسب المسير على مستوى البلدية تحتوي على رقم ثابت ورقم تحليلي كالآتي:

الرقم الثابت يحتوي على 9 أرقام كما يلي:

- ستة أرقام الأولى تمثل الرقم الثابت لمقرر البرنامج
- ثلاث أرقام المتبقية تمثل رقم الأمر التسلسلي الممنوح من طرف الولاة

مثال: 111 _01 _ 28 _ 20

[1] المرسوم التنفيذي 98 _222 المؤرخ في 31 _723998 المتعلق بنفقات دولة التجهيز المادة 23.

[2] بقليل نورالدين مرجع سابق ص 362.

وتقرا كما يلي: المقررة رقم 11 الصادرة عن والي ولاية مسيلة تبعا لمقرر رخصة البرنامج الشاملة رقم 01 _ 28 _ 20 الصادرة عن وزير المالية.

الرقم التحليلي: هدا الرقم يحدد من طرف المصالح الولاية وهو مكون من 17 رقم وحرف معنونه كالآتي:

- الرقم الأول يبين نوع البرنامج (Normal) N،(SPRCIAL)S .
- الرقم الثاني: حرف يبين المدة المعنية.
- الرقم الثالث: يبين طبيعة التمويل: 5 تمويل نهائي. 6 تمويل مؤقت. 7 تمويل ذاتي. 1 تمويل مختلط.
- الرقم الرابع إلي السادس: تبين الباب
- الرقم السابع: يمثل المادة.
- الثامن إلى الثالث عشر: يمثل رمز المسير للعملية.
- الرقم الرابع عشر والخامس عشر: يمثل سنة البرنامج المخطط البلدي للتنمية
- الرقم السادس عشر والسابع عشر: رقمين يوضحان رقم الأمر

مثال: N.D.5.793.2.262.128.28.13

3- **<u>اعتمادات الدفع(CP):</u>**

وهي تعتبر الحصيلة النهائية لرخص البرنامج، تبلغ اعتمادات الدفع المخصصة لمخططات التنمية البلدية بصورة شاملة بموجب مقرر من الوزير المالية، يكلف بعد استشارة المصالح الولائية المختصة بتوزيع هده الاعتمادات حسب الأولوية والأبواب والبلديات.

يتم توزيع اعتمادات الدفع من طرف الوالي حسب البنود وإرسالها الى الأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المختلفة في إطار تنفيذ هذه البرامج، فمقررات الدفع هذه يجب أن تحدد بدقة رقم تعريف البلدية والمبلغ المحدد لها خلال السنة الجارية والذي يجب أن لا يتعدى السقف المحدد لرخصة البرنامج[1]

يتم توزيع 11 نسخ من مقرر اعتماد الدفع الى كل من:

- ✓ نسخة لرئيس المجلس الشعبي البلدي .
- ✓ نسخة ترسل إلى رئيس الدائرة.

[1] CIT.OP . ACTERDES SEMINARIES.DIRECTION DE BUDJETLES .MINISTER DES FINANCES بقليل نورالدين مرجع نقلا P10.

- ✓ نسخة للمراقب المالي لدي البلدية.
- ✓ نسختين لأمين الخزينة الولاية .
- ✓ نسخة لأمين خزينة البلدية.

حسب المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية تم تحديد خمس معايير في توزيع اعتمادات الدفع للمخططات البلدية للتنمية كما يلي:

- معيار عدد السكان بنسبة 41%.
- معيار عد البلديات بنسبة 01%
- معيار عدد المناطق المراد ترقيتها 01%
- معيار مدى الربط بالمياه الصالحة للشرب 31%
- معيار التطهير 31%[1]

الالتزام والدفع:

-الالتزام: نصت المادة 07 من المرسوم 73-136 فإن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بالالتزام بالنفقات في حدود رخص البرنامج المخصصة لعمليات التجهيز والاستثمار التي يتولى إنجازها، ولكن قبل عمليات الالتزام هناك عدة مراحل تتم كما يلي:

- إجراءات منح المقرر التأشيرة للصفقة.
- بعد تقييد العمليات في إطار المخطط البلدي للتنمية في الجدول البلدي للتجهيز والمصادقة عليه، يقوم عن طريق مداولة غير عادية بتسجيله ويكون هدا الجدول بمثابة الوثيقة الاساسية لإنجاز المخطط البلدي .
- بعد عملية التكفل والالتزام لدى المراقب المالي، من خلال تقديم عملية التكفل وكذا البطاقة الالتزام مصحوبة بمشروع الصفقة لمؤسسة الإنجاز وكل الوثائق الضرورية للتأشيرة عليها، تختتم الرقابة السابقة الملتزم بها بتأشيرة تضمن:
  - توفر ترخيص البرامج أو الاعتمادات المالية
  - تخصيص النفقة
  - مطابقة الالتزام العناصر المبينة في المشروع الصفقة
  - صفة الأمر بالصرف

[1] سيلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في الحقوق، جامعة الجزائر 3، 2732-2738، ص 387.

بعد تأشيرة المراقب المالي، يتم منح الأمر بانطلاق الأشغال لمؤسسة الإنجاز.

الدفع:

بعد عملية الالتزام وانطلاق الأشغال، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتصفية النفقات والأمر بصرفها تبعا لتدرج الأشغال وذلك في حدود الاعتمادات المخصصة له، حيث يقوم بإصدار حوالة مرفوقة ومدعمة بوثائق الثبوتية إلى السيد أمين خزينة البلدية وبعد فحصها من طرف هدا الأخير طبق للقوانين المعمولة بها يقوم بعملية التسديد، وفي أخر الشهر ترسل بطاقات دفع مرفقة بجدول التلخيص إلى أمين الخزينة الولاية من أجل تسوية .

تقوم مصالح خزينة للولاية بعد مراقبة البطاقات الدفع والتأكد من مطابقتها لمقرر التسجيل والاعتمادات بتغطية النفقات على أموال الخزينة وتقوم بعد دلك بإرسال بطاقات مرفوقة بجدول تفصيلي وطلب إلى السيد والى الولاية لتسوية التسبيقات وإدراجها نهائيا على عاتق ميزانية البلدية.

إغلاق العمليات:

يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة دورية إلى الوالي كشفا حسابيا بالاعتمادات المتعلقة بكل باب في نهاية كل شهر إلى غاية إتمام الأشغال بصفة نهائية فيقوم بإصدار بطاقة الإغلاق الخاصة بالمشروع المعني.

نتيجة:

إن عملية تسيير المخطط البلدي للتنمية أكبر دليل على التسيير المركزي للتنمية المحلية في الجزائر، حيث تتم بشكل عموديا من أعلى السلطة المتمثلة في وزير المالية وتنتهي بالتسيير للوالي دون الأخذ بعين الاعتبار الجهات المحلية للبلديات، وهي لا يتوافق مع شروط تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى التنمية المحلية فمنها ما ربطت بين التنمية المحلية وتأثرها بالموارد الجباية المحلية ومنها ما عرج على مساهمة البرامج القطاعية غير الممركزة في التنمية المحلية ومن بين هده الدراسات ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية و التنمية المحلية

فيما يلي عرض بعض الدراسات السابقة :

1- الدراسة الأولى:

دراسة لمحلابي علي (2018) حول موضوع " مصادر تمويل الحسابات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية" دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة (2017-2018) وتناولت الإشكالية التالية : كيف تساهم مصادر التمويل للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

وكان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة الجماعات المحلية بالتعرف على أهم أهدافها والمقومات التي تقوم عليها وإبراز مختلف مصادر التمويل التي تستخدمها البلدية من أجل الارتقاء بالتنمية المحلية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الدولة هي التي تملك السلطة في تأسيس الضرائب وتحدد القاعدة الخاضعة لضريبة، المحلية ومنه لا يبقى هناك أي معنى للجباية المحلية مما يحتم على الجماعات المحلية اللجوء إلى مصادر أخرى.
- تخلي السلطات المحلية من ممارسة دورها بفعالية وعم اتخاذ أساليب ردعية في ذلك وتفضيل ممارسة العمل السياسي عن قيامهم بالدور اللازم قصد تفعيل عملية التحصيل الجبائي مما ساهم في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير الحوافز المادية والمعنوية لاستقطاب الإطارات والكفاءات الموجودة في البلدية بدل توجهها نحو القطاع الخاص، وكذلك إعادة النظر في إيجاد سبل أخرى من اجل التمويل كالقيام بطلب قروض من البنوك واستثمارها في مشاريع خدماتية.[1]

2- الدراسة الثانية:

دراسة لطالبي يمينة (2016) : بعنوان " الدور التنموي للجماعات المحلية" دراسة حالة ولاية البيض 2016/2015 وتضمنت الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل دور الجماعات المحلية على صعيد التنمية المحلية بالجزائر؟

وكان الهدف من هذه الدراسة إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معظم الانجازات التنموية في ولاية البيض كانت إنجازات فوقية وقطاعية حيث لم تحقق الفعالية المرجوة منها، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها: نقص الموارد الداخلية مما جعلها تعتمد على الإعانات الحكومية إلى جانب الشراكة بين الولاية ومختلف فواعل التنمية لم تكن بالقدر المطلوب مما قلل فعالية التنمية المحلية في الولاية.

كما أوصت الدراسة بـــ:

[1] محلاي علي مذكرة ماستر – الجزائر-جامعة اكلي محند اولحاج-مصادر تمويل الحسابات ودورها في تحقيق التنمية المحلية – 2017.2018، ص15.

- ضرورة توفير الحوافز المادية والمعنوية لاستقطاب الإطارات والكفاءة الموجودة في الولاية
- إعادة بث الثقة بين الرئيس والمرؤوس وإعادة الاعتبار الثقافة العمال الجماعي والإبداع وهذا لضرورة توحدي كل الجهود لتحقيق التنمية المحلية.[1]

3- الدراسة الثالثة:

دراسة لدوداح أمال (2016) حول موضوع " قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية يسر (2014-2016) وتناول الباحث الإشكالية التالية: إلى مدى يمكن أن يساهم القانون الجديد للبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهم خلية في الإدارة المحلية ألا وهي البلدية ودراستها بالشرح والتحليل وذلك من خلال التطرق لهيئتها المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي دون الإغفال عن دور الأمين العام الذي ينشط البلدية ومدى مساهمة هذه الأخيرة من خلال صلاحيتها في تحقيق التنمية المحلية وكل هذا ضمن القانون الجديد للبلدية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لابد من احترام الأولويات في اختيار المشاريع الضرورية لتحقيق التنمية المحلية.
- عدم منح التشريع للبلديات موارد مالية مضمونة ومتناسبة مع حاجيات المواطنين المتزايدة من أجل رفع مستويات التنمية.
- فعالية المجالس البلدية مرتبطة بالاستقلال المالي وفعالية القوانين المحلية.
- كما أوصت الدراسة بضرورة توفير بيئة مساعدة تتبني لامركزية حقيقية في اتخاذ القرارات وتوفير الموارد المالية الكافية وكذا متطلبات داعمة لتسهيل عملية تنظيم وإدارة المجتمعات المحلية.[2]

4- الدراسة الرابعة:

دراسة لبن عبد الحق فوزي (2014)، حول موضوع " دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية " دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لولاية بجاية (2007-2012) وتناولت البحث الإشكالية التالية: إلى أي مدى تقوم المجلس المحلية المنتخبة بدورها في عملية تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي في ظل نظام اللامركزية الإدارية في الجزائر؟

[1] طالبي يمينة مذكرة ماستر- الجزائر جامعة احمد بوقرة – قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية – 2016.2014، ص30.

[2] آدوداحامال- اطروحة دكتوراه الجزائر – جامعة احمد بوقرة – قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية -2016.2015، ص110

وكان الهدف من هذه الدراسة الاطلاع على الاجتهادات علمية والأكاديمية السابقة في النظم الجامعات المحلية وتبيان الدور التي تؤديها المجالس المحلية المنتخبة عامة والمجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية خاصة، في تحقيق وتجسيد التنمية المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المجلس الولائي موضوع الدراسة في مجال التنمية المحلية جد محدود ومستبعدا في الواقع إلى حد كبير ويعاني من صعوبات عديدة.

كما أوصت الدراسة بـــ:

- ضرورة الإسراع في إعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية.
- تعزيز البعد الديموقراطي للمجالس المحلية المنتخبة.
- منح المجالس الشعبية المحلية سلطات أوسع.[1]

5- الدراسة الخامسة:

دراسة للمير عبد القادر (2014): حول موضوع " الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية" دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار(2013-2014) وكانت الإشكالية كما يلي: إلى أي مدى تساهم الضرائب المحلية في تمويل الجماعات المحلية وما مدى مساهمتها في تغطية نفقات البلدية؟

كان الهدف من الدراسة هو ما مدى ارتباط الضرائب المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر وما هو دور موارد الضرائب المحلية في المساهمة في نفقات الجماعات المحلية على الضرائب المحلية في تمويل التنمية المحلية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر البلدية في الجزائر أكثر تجسيدا للامركزية الإدارية من الولاية.

- معظم رؤساء البلدية وكذلك المسؤولين، الذين أوكلت لهم تسيير المصالح خاصة المصالح المالية لما فيها مصلحة التحصيل جلهم لا يتمتعون بالقدر الكافي من الكفاءة والخبر المهنية وبالتالي يخلق ذلك سوء في التسيير ونقصى المراقبة وعدم متابعة لتحصيل الإيرادات البلدية.

كما أو صت هذه الدراسة بضرورة اختيار الموظفين وعلى رأسهم الرؤساء والأمناء العامون للمجالس المحلية على أساس الكفاءة التقنية والخلقية لا على أساس المحسوبة أو الجاه وكذلك أو صت على ضرورة

[1] بن عبد الحق فوزي - مذكرة ماجستير- الجزائر-جامعة الجزائر -3دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية - 7 جوان 2014، ص85.

منح الجماعات المحلية جانبا من الاستقلالية المالية خاصة في سن الضرائب التي تراها ضرورية في زيادة مواردها المالية.[1]

6-الدراسة السادسة:

دراسة لكمال بودانة (2014)بعنوان "أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية" دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة "وتتضمن الإشكالية التالية: هل الرقابة الإدارية تأثر على التنمية المحلية ببلدية حاسي بحبح؟ وكان الهدف من الدراسة معرفة أساليب ووسائل الرقابة الإدارية وتأثيرها على التنمية المحلية ومعرفة النظام الرقابة المتبع ودوره في التنمية المحلية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن التنمية المحلية الجيدة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال رقابة إدارية صارمة وفاعلة وقادرة على متابعة ومسايرة الخطط الموضوعة. كما أوصت الدراسة ب:

- ضرورة تمكين الجماعات المحلية التحرر من المحاباة والضغوط الداخلية والخارجية.

محاولة تحقيق تنمية محلية شاملة لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك وإنما لا بد من الانسجام ومواكبة ظروف ومقتضيات التطور .[2]

7-الدراسة السابعة:

دراسة لمحمد خشون (2011):بعنوان حول موضوع مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية "دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة "، حيث تناول فيها الباحث الإشكالية التالية: هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية في تطور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها مشاركة حقيقية، تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب التطلعات من أنتخبهم؟

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة علمية تعالج موضوع مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية من خلال خلفية سوسيولوجية، تسلط الضوء على الجوانب الغامضة لهذا الموضوع.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية على مشاركة مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مازالت محدودة وذلك لشدة وصرامة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي و تخلف الأسلوب الإداري المتبع. كما أوصت الدراسة ب:

ضرورة إعادة النظر في الأسلوب الإداري المركزي الذي تداربه مختلف شؤون التنمية المحلية بالبلدية.

---

[1] المير عبد القادر-مذكرة ماجستير- الجزائر-جامعة وهران- الضرائب المحلية ودورها في تمويل الجماعات المحلية2013.2014، ص70.

[2] كمال بودانة مذكرة ماجستير - الجزائر - جامعة محمد خيضر- أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية -2013.2014، ص102.

وكذلك ضرورة إعادة النظر في القانون البلدي وإجراء التعديلات اللازمة التي تزيد من فرصة تمكين المجالس الشعبية البلدية من المشاركة الحقيقة الفاعلة في إحداث التنمية المحلية.[1]

[1] محمد خشون أطروحة دكتوراة الجزائر – جامعة منتوري قسنطينة – مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية–2010–2011–، ص 155.

المبحث الأول: نبذة عن التطور التاريخي لبلدية المسيلة وهيكلها التنظيمي.

نتناول في هذا المبحث نشأة وتطور بلدية المسيلة وإبراز أهميتها الإستراتيجية وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية المسيلة.

مرت على مدينة المسيلة عدة حقب تاريخية حيث تركت كل حقبة بصمتها ونذكر منها:

الحقبة الرومانية:

حيث أنشأت النواة الأولى بالقرب من منطقة بشيلقا الذي يبعد حاليا حوالي 03 كلم عن مقر البلدية وسميت المدينة بزابي جوستنيانا (يعني مدينة مصب المياه أو سيل المياه) لكن المدينة لم تعرف معمارا كبيرا لكونها مدينة ذات طابع فلاحي نظرا لخصوبة أرضها وقد أقام الرومان سندا ونظاما لتوزيع المياه وقد دمرت هذه المدينة في سنة 740ه.

الفترة الفاطمية:

أعاد الفاطميون بناء المدينة في 935م على مسافة 3 كلم من الموقع الأثري بجوسنتيانا.

<u>الفترة الحمادية:</u>

عندما انفرد جعفر بن حماد بحكم ذاتي سنة 1015م عن العاصمة الحمادية (قلعة بني حماد) قام بإنشاء النواة الأولى للمدينة الحالية والمسماة حاليا بحي الجعافرة نسبة إليه وبعدها توسع هذا الحي في الضفة الشرقية كواد القصب فظهرت أحياء رأس الحارة، خربة اليس، الشتاوة، كان يتوسط هذه الأحياء مركز تجاري يومي يدعى الشماس (موقع مسجد بلال حاليا)، حيث تميز النسيج العمراني بالبساطة واحترام الملكيات والواجهات الصماء التي تتماشى مع القيم كما عرف المجال الحضاري بنشأة الحارة.

الفترة المرابطية:

عرفت مدينة المسيلة توسعا معماريا كبيرا في هذه الفترة بوجود مركزا علميا ومركز عبور تجاري إلى أن دمرت من طرف الهلاليين سنة 1350م.

<u>فترة ما قبل الأتراك:</u>

أي الفترة الممتدة بين 1350م إلى 1500م عرفت هذه الحقبة بقدوم سيدي محمد بن عبد الله المغربي من مدينة وجدة حيث استقر بالمدينة وشرع في إعادة بناء المدينة وسميت بمدينة سيدي بوجملين.

<u>فترة الأتراك:</u>

دخلها العثمانيون سنة 1500م خلال هذه الحقبة أقيم حي الكراغلة والذي يعتبر امتداد لكل من حي الشتاوة ورأس الحارة والجعافرة.

مرحلة الاستعمار الفرنسي:

دخل الاستعمار الفرنسي المدينة سنة 1840م حيث تميزت هذه المرحلة الممتدة بين 1840م و 1940م بظهور بعض المنشآت نذكر منها ثكنة عسكرية على الضفة الغربية لواد القصب وهي الظهرة الاستعماري ومقر إقامة الحكم والكنيسة وقسم الشرطة والبريد والمحكمة.

كما أنشأت حي العرقوب الذي أقام فيه اليهود وبعض المعمرين وحي الكوش للتجار وبعض الأعيان.

فترة ما بعد الاستقلال :

عرفت المدينة تغيرات جوهرية حيث في الفترة الأولى 1962-1974م تم إنشاء حي 300 مسكنا و500 مسكنا على إثر الزلزال الذي ضرب المدينة في سنة 1965، ثم أنشأت التجزئة (حي الشواف) الذي صممه المهندس رولان ROLAND.

أما فترة 1974-1987 فأهم ما ميز هذه المرحلة هو ترقية المسيلة من مقر دائرة إلى ولاية.

وفي سنة 1977 تم إعداد أول مخطط توجيهي، وفي سنة 1992 تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتبعته عدة دراسات أخرى .[1]

تعتبر بلدية المسيلة ذات تاريخ عريق فهي مدينة قديمة النشأة حيث يعرفها ابن حوقل من خلال صورة الأرض الصادر في بيروت في الصفحة 85 على أنها مدينة محدثة، استحدثها علي بن الأندلسي أحد خدام آل عبيد الله وعبيدهم، وعليها صور حصين من طوب ولها واد يقال له واد السهر، فيه ماء عظيم منبسط على وجه الأرض، وليس بالعميق ولهم كروم وأجنة كثيرة تزيد على كفايتهم وحاجاتهم.

كما يعرفها الإدريسي على أنها مدينة عامرة في بسيط من الأرض، ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج إليها أهلها وهي على نهر فيه ماء كثير منبسط على وجه الأرض وليس بالعميق وهو عذب. إن تعريف الإدريسي لبلدية المسيلة يؤكده الشيخ مبارك الميلي نقلا عن عبد الله الكري بأن مدينة المسيلة مدينة جليلة في بساط من الأرض عليها سوران ولها أسواق وحمامات وحولها بساتين كثيرة ويوجد عندهم القطن ويقبلها موضع يعرف بالقباب فيه قباب من البنيان.[2]

أما بلدية المسيلة الحديثة نجدها تتميز بموقع جغرافي وإداري.

---

[1] مديرية التعمير والبناء لولاية المسيلة، "مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة"، (المنجز من طرف مركز الدراسات والإنجاز العمراني بسطيف، المديرية الجهوية المسيلة)، سنة 2008، ص 02.

[2] يوسف خوني، تدور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة"، المجلس البلدي لبلدية المسيلة خلال الفترة 2007-2012. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 135

أ- الموقع الجغرافي:

تقع بلدية المسيلة في الجهة الشمالية الغربية لحوض شط الحضنة، حيث يحدها من الناحية الشمالية جبال الحضنة، ومن الناحية الجنوبية شط الحضنة، وهي نقطة تقاطع لكل من الطريق الوطني رقم 40، والطريق الوطني 45 والمجرى المائي (واد القصب) من أهم الأسباب التي جعلت مدينة المسيلة تنشأ وتتطور عبر مراحل مختلفة من الزمن.

تقدر مساحة المسيلة ب 233 كلم2، يشغله حوالي 156647 نسمة حسب تعداد 2008 أي بمعدل 620 نسمة/كلم2

ب- الموقع الإداري:

تقع بلدية المسيلة في أقصى الحدود الشمالية لولاية المسيلة، حيث يحدها:

من الشمال: ولاية البرج (بلدية العش).

من الجنوب: بلدية أولاد ماضي.

من الشرق: بلدية المطارفة + السوامع.

ومن الغرب: بلدية أولاد منصور.[1]

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة:

1- الأمانة العامة:

تتكون من 02 مصلحتين.[2]

أ- مصلحة المصالح المشتركة وتسيير شؤون رئاسة المجلس:

تتكون من 03 مكاتب:

- مكتب تسيير شؤون المجلس.
- مكتب المصالح المشتركة.
- مكتب تسيير الأرشيف والإعلام واللوازم المكتبية.

[1] مديرية التعمير والبناء لولاية المسيلة. مرجع سابق الذكر، ص 3.

[2] كتابة المجلس، مداولة رئاسة المجلس الشعبي البلدي بتاريخ27/06/2009رقم 46 المعدلة للمداولة رقم 70 بتاريخ 26/11/2008 المصادق عليها بتاريخ:032009/09 تحت رقم 38، من طرف رئيس دائرة المسيلة، ص،(01).

وهي مصلحة استحدثت في إطار الهيكل التنظيمي للبلدية المصادق عليه بالمداولة رقم 46 المؤرخة في 27 جوان 2009.

- استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي.
- تحرير محاضر جلسات المجلس الشعبي البلدي.
- تدوين المداولات وتسجيل القرارات والمقررات.
- يتولى المهام الإدارية الخاصة برئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الاستقبال والرد على عرائض وشكاوى المواطنين.
- تسجيل البريد الصادر والوارد.
- توزيع البريد عبر المصالح.
- الهاتف، الأمر بهمة.

ب- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

- متابعة القضايا والمنازعات أمام المحاكم والمجلس القضائي.
- متابعة جميع القضايا المتنازع فيها .

2- مديرية الإدارة والمالية:

أ-مصلحة الميزانية والعمليات المالية:

- إعداد الميزانية الأولية.
- إعداد الميزانية الإضافية.
- الحساب الإداري.
- الإحصائيات المالية.
- متابعة مختلف الإيرادات والنفقات. - أجور العمال.
- تحرير الفاتورات.
- التأشيرة المالية لسند الطلب والتأكد من القروض المالية.
- كل أعمال المحاسبة بالتسيير.
- ترتيب سجل الجرد.

ب-مصلحة ممتلكات البلدية:

- متابعة حالة أملاك البلدية من (عقود إيجار الأسواق المذابح المحاشر...إلخ).
- تحصيل رسوم الماء، الإيجارات، الحفلات، الأشغال والترميم).

ج-مصلحة تسيير الموظفين:

- تتبع مختلف ملفات ووضعيات المستخدمين الإداريين والتقنيين.
- إحصاء الاحتياجات من المستخدمين.
- وضع جدول فئات العمال.
- متابعة مختلف الترقيات (الدرجة، الرتبة) لكل فئات العمال والموظفين.
- التكوين والتأهيل للمستخدمين بالبلدية.
- الإعلان عن مسابقات التوظيف.
- إعداد ملفات التقاعد ومتابعتها.
- استخراج شهادة التوظيف.
- يقوم بإعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية الذي يبين الوضعية العامة للتوظيف بالبلدية.

3- مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية:

أ-مصلحة التنظيم والشؤون العامة:

- ترتيب سجلات المواليد، الزواج، الوفيات.
- إحصاء الحالة المدنية والحفاظ على السجلات.
- تسليم وثائق الحالة المدنية ووثائق أخرى.
- ترتيب البطاقات والقوائم الانتخابية.
- الخدمة الوطنية.
- العمليات الإدارية المتعلقة بالتسجيل في الحج.

ب- مصلحة الشؤون الاجتماعية:

- ملف الشبكة الاجتماعية والحماية الاجتماعية.
- إعانات اجتماعية (معوقين، مسنين، ذوي الأمراض المزمنة).

– إحصاء الفئات الاجتماعية المحرومة والمعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسة العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.

– تنظيم تظاهرات رياضية.

4– مديرية الصيانة العامة والوسائل والبيئة:

أ–مصلحة الصيانة العامة:

– الإنارة العمومية.

– صيانة إشارات المرور الضوئية.

– صيانة الطرق والأرصفة وتركيب لافتات والأعلام الوطنية.

– تركيب إشارات المرور وتنظيف مقرات البلدية والمدارس بصفة دائمة وصيانة المساجد والمقابر.

ب– مصلحة الوسائل العامة:

– تصليح تشحيم وتبديل الزيوت وتصليح العجلات والكهرباء الخاص بعتاد البلدية.

– تنشيط وتوعية ومراقبة فرق التنظيف وعمليات رفع القاذورات عبر الأحياء والتجمعات السكانية.

ج–مصلحة البيئة والصحة:

– تلقي شكاوي المواطنين في مجال التعمير والبناء .

– الإشراف على عمليات قتل الحيوانات المتشردة وحرق ودفن جثثها وغسل الطرق وتطهيرها.

تقديم شهادة النظافة للمنشأت المصنفة و الغير مصنفة .

5– مديرية الصفقات والمتابعة والتعمير:

أ–مصلحة الصفقات:

– إحصاء مشاريع البلدية.

– التنسيق بين المصالح التقنية والبلدية.

– إنجاز بطاقات تقنية للمشاريع المقترحة. – الإعلان عن المشاريع وتقييمها.

– تقديم تقارير دورية على الوضعية العامة للمشاريع.

– متابعة سيرورة المشاريع.

ب- مصلحة المتابعة:

- متابعة مشاريع التهيئة العمرانية والبناء .
- متابعة مشاريع الري والأشغال العمومية.
- إعداد الكشوف الإدارية والمصادقة عليها .

ج-مصلحة التعمير:

- السهر على احترام قواعد التهيئة والتعمير .
- إعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالتعمير والبناء (رخصة البناء، الهدم، المطابقة، التجزئة، الشبكات المختلفة، الترميم، البنايات الفوضوية).
- إعداد ملفات تسوية الملكية.
- ترتيب الممتلكات العقارية.
- دراسات الهندسة.[1]

[1] كتابة المجلس مداولة رئاسة المجلس الشعبي البلدي، المرجع السابق الذكر، ص، (01-05).

الشكل رقم (01) المحدد للهيكل التنظيمي لمقر بلدية المسيلة

الشكل رقم (02-03) :المحدد للهيكل التنظيمي لمقر البلدية المسيلة.

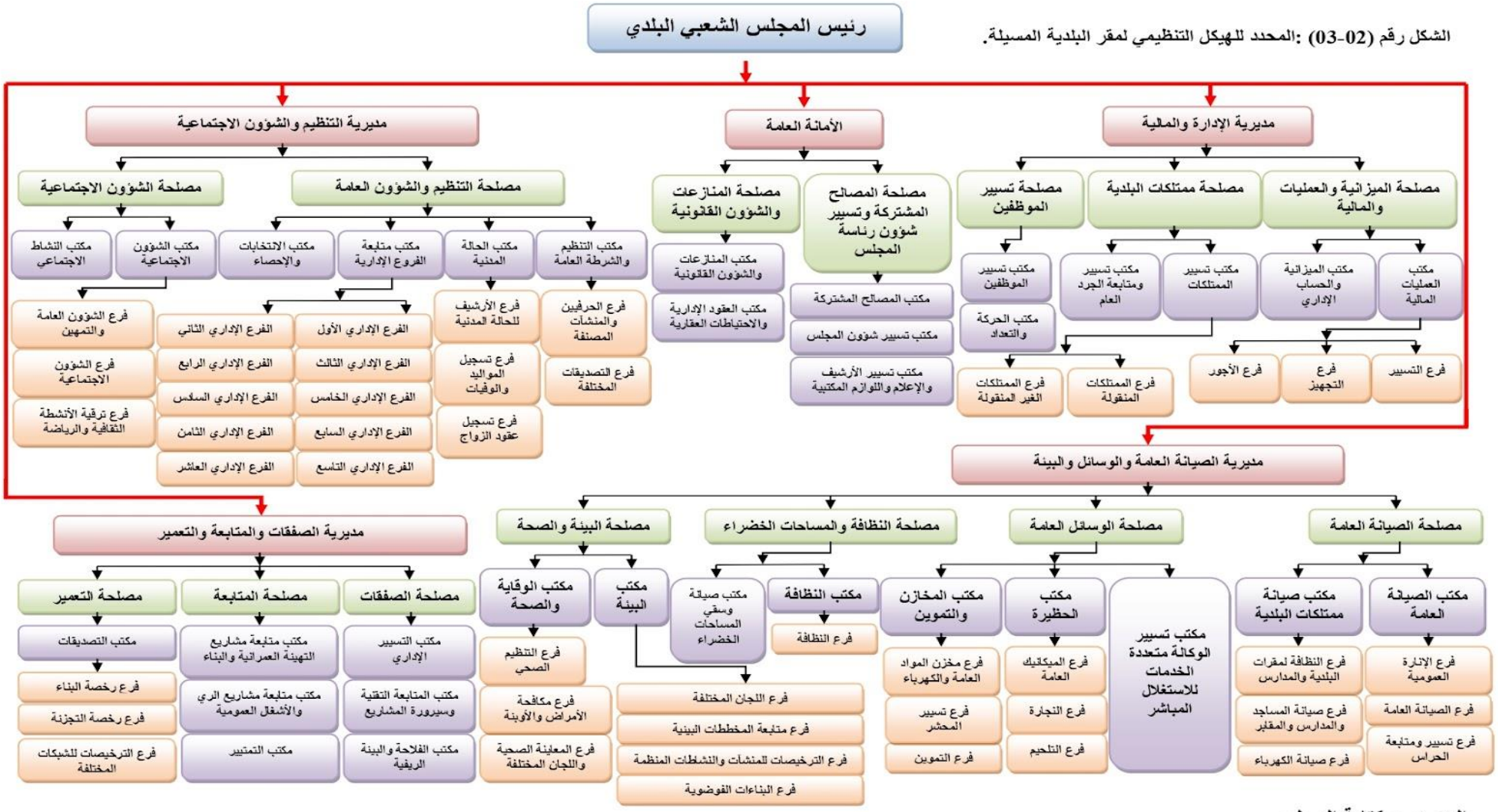

المصدر : كتابة المجلس

المبحث الثاني: التمويل المحلي للتنمية المحلية:

إن مشكل نقص التمويل المحلي للتنمية المحلية من المشاكل التي تعيق التنمية ويجردها من معناها الحقيقي بشكل كلي، وعلية يقع على عاتق الدولة بشكل أساسي فتح المجال للجماعات المحلية لإبداء آرائها والوقوف كرجل واحد مع المجتمع المحلي من اجل تجسيد مشاريع تنموية لفتح مجال التمويل المحلي والخروج من دائرة تمويل الريعي وهذا وفق الإستراتيجية المنشودة.

"كما أن عمليات إعداد ميزانية الجماعات المحلية عرفت العديد من المشاكل في الدول المتقدمة، من بينها الميزانية التشاركية، وهي تعبر على أعلى درجات تحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي وأفضل الممارسات التشاركية نظرا لأثرها الملموس على المواطنين، حيث يقرر من خلالها الهيئات المحلية والمجتمع المدني كيفية تخصيص جزء من الميزانية، كانت أول تجربة في عملية إعداد الميزانية المشتركة في مدينة بورتو البرازيلية عام 1989، تم انتشرت في المدن الامريكية واوروبا"[1]

1. القضايا الإيجابية لبلدية المسيلة:

- ولاية مسيلة هي نقطة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. يحدها من الشمال كل من ولايتي برج بوعريريج والبويرة ومن الشمال الشرقي ولاية سطيف ومن الشمال الغربي ولاية المدية أما من الشرق ولاية باتنة من الغرب والجنوب الغربي ولاية الجلفة من الجنوب الشرقي ولاية بسكرة
- وفرة مصادر المياه من مياه جوفية ومنابع وأكبر مصدر سد الحضنة.
- أراضي خصبة صالحة للزراعة (بوسعادة، المعذر).
- مجتمع فتي بامتياز.
- تحتوي مدينة المسيلة على فندقين الأول فندق "القلعة"، وفندق "مرحبا" وهو 3 نجوم بمعايير مقبولة ، وهدا عامل أساسي في دعم السياحة في المدينة وإقليمها.

2. القضايا التنموية: (المشاكل التي تعاني منها المدينة.)

2-1. في مجال البنى التحتية والبيئة:

- مشكل التوسع العمراني الكبير على حساب الأراضي الزراعية وظهور أحياء جديدة في ظرف وجيز مثل حي مزرير، غزال، المطارفة.

[1] باديس بن خدة اليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 01 جانفي 4102، ص 430.

- تعاني مدينة المسيلة من انفصال في النسيج الحضري، حيث نلاحظه بين القطب الجديد و كذالك السكنات الاجتماعية المقدمة مؤخرا حي 1050مسكن .
- بعض الطرق في حالة فيزيائية سيئة في حاجة إلى الصيانة وأخرى إلى تهيئة.
- مشكل انتشار النفايات الناتجة عن النشاط التجاري في سوق الأسبوعي للخضر و الفواكه الذي يعرف حركية كبيرة.
- قلة المساحات الخضراء وأماكن الراحة .
- مشكل الانقطاعات المتكررة في المياه بسبب أعطاب في الشبكة.
- مشكل قنوات الصرف الصحي الهيكلة بالنظام الموحد لصرف مياه المستعملة ومياه الأمطار.

2-2. في مجال الاقتصادي:

- ارتفاع معدل البطالة وقلة مناصب الشغل حيث قدرة نسبة البطالة ب 30% من مجموع الأشخاص في سن العمل كما نلاحظ ان فئة الغالبة على المجتمع هي فئة الشباب، ومنه نستنتج أن هده النسبة المرتفعة من البطالة تمس بشكل كبير فئة الشباب.
- ضعف السياحة في المنطقة.
- تراجع النشاط الزراعي في المنطقة.

2-3. في المجال الاجتماعي:

- قلة الأجهزة الطبية في قاعات العلاج .
- مشكل الآفات الاجتماعية مثل السرقة والمخدرات.
- مشكل تدني مستوى الخدمات الصحية في المستشفى القديم .
- مشكل قلة الوعي المواطن وإحساسه بالانتماء المجتمع .
- استياء بعض المواطنين من مخلفات البناء التي يتم رميها في الطرقات وخلق بعض من الفوضى في الأماكن العامة .

2-4. في مجال الإدارة والحكم الرشيد:

- الاعتماد على نظام الكلاسيكي مثل الإدارة بالأوراق دون الاعتماد على التكنولوجيا.
- ضعف التسيير وقلة الموارد البشرية ذات الكفاءة.

3. تحليل المشكلات:

من خلال مجموعة المشاكل التي تطرقها إليها نلاحظ تم تصنيف المشاكل إلى مجموعات كما يلي:

- إن مشكلة قلة المساحات الخضراء وتأثيث في الضواحي، كذلك مشكل وقلة الأجهزة الطبية في قاعات العلاج. من المشكلات السهلة والعادية والتي تتطلب فقط الإرادة الإدارة المحلية الفاعلة والغلاف المالي.

- إن مشكل انتشار النفايات الناتجة عن النشاط التجاري استياء بعض المواطنين من مخلفات البناء التي يتم رميها في الطرقات وخلق بعض من الفوضى في الأماكن العامة مثل: الياجور، الرمل .....، وأنها تتسبب في عرقلة الحركة المواطنين الإزعاج، لذا نقترح إنشاء رسوم على المواطن مفادها كل مواطن يستغل الأماكن العمومية لوضع أدوات أو مواد البناء يجب عليه دفع رسوم حتى يتم إزالتها وبهذا يلزم المواطنين المحافظة على النظافة والتنظيم الأماكن العمومية.
- تتميز بلدية المسيلة بالعديد من المشاكل المعقدة أهمها البطالة وانتشار الآفات الاجتماعية ، ان هده المشاكل لها درجة كبيرة من التعقيد غير واضحة وغير محددة يتطلب حلها وضع خطة عمل ومشاركة جميع الفاعلين في إعداد الأهداف.

4. الرؤية التنموية لبلدية المسيلة:

- مدينة المسيلة مدينة خضراء نظيفة أمنة قادرة على الصمود ومتجددة .
- تتميز بالهوية المشتركة والتكافل الاجتماعي والإحساس بالانتماء.
- مدينة تحتضن التعليم والإبداع والابتكار.
- المدينة التي نحتاجها تتصف بالفاعلية الاقتصادية والشمولية
- مدينة تتميز بالإدارة الجماعية والحكم الديمقراطي الرشيد.

5. الأهداف التنموية لبلدية المسيلة:

- **في مجال الاقتصادي:**
  - تفعيل النشاط السياحي.
  - دعم النشاط التجاري في البلدية.
  - خلق مناصب العمل وتكوين الخبرات.
  - دعم النشاط الزراعي.

في المجال الاجتماعي:

  - الاستغلال الطاقات الشبابية
  - تحسين الخدمات الصحية
  - إحساس المواطن بالانتماء وخلق روح المواطنة في كل فرد

6. التحديات:

- تحدي ترميم الإرث العمراني الذي يعود إلى ألاف السنين والمتمثل في المسيلة القديمة حي الكوش و العرقوب وكذلك مسجد العنبة.

جدول رقم 05 يمثل الوثيقة التنموية

المجال	القضية	الهدف	التدخل
في مجال البنى التحتية والبيئة	1- نقص المساحات الخضراء والساحات العمومية 2- تعاني بعض الاحياء من العزلة. 3- طرقات في حالة فيزيائية متدهورة في المدينة و جميع ضواحيها. 4- تعاني المدينة من انتشار النفايات التجارية والمنزلية في الطرقات 5- مشكل النظام الموحد لصرف مياه الامطار والمياه المستعملة في نفس القناة	1- العمل على إنشاء مدينة خضراء. 2- العمل على تخطيط نسيج حضري مترابط من خلال دمج الأحياء الحضربة الجديدة مع باقي أجزاء المدينة 3- خلق احساس بالانتماء الى المجتمع وتحقيق مجتمع 4- مدينة نظيفة ومنظمة خالية من النفايات. 5- استغلال المياه الامطار في سقي والنشاطات المختلفة.	1- انشاء أماكن عامة مجهزة بالإضافة إلى المساحات الخضراء 2- انشاء طريق من حي صناوة الى الثنية. 3- تهيئة الطرقات الثالثية الواقعة في الضواحي حي بو المرقة – حي بوفوح – حي الثنية. 4- العمل على الجمع المستمر للنفايات من قبل عمال النظافة. العمل على معاقبة كل محل يتسبب في رمي النفايات في الطرق وفي غير المكان المخصص له. زيادة عدد الحاويات جمع القمامة. 5- العمل على استبدال الموزع الرئيسي القديم بقناتين رئيسيتين الأولى لصرف المياه المطار والأخرى لصرف المياه المستعملة، تمتد من حي 270 مسكن إلى حي سيدي غزلي، كما يجب إنشاء خزان لجمع مياه الأمطار من اجل استغلالها في مختلف الأغراض تنظيف الطرقات، سقي أشجار التصفيف على طول الطرقات، كما يتم فتح المجال للاستغلال الزراعي
في المجال الاجتماعي	1- مشكل إتلاف مواقف السيارات من قبل المواطنين خاصة مواقف الحافلات . 2- قلة الأجهزة الصحية في القاعات العلاج 3- مشكل الكوارث الطبيعة 4- تهميش مناطق الظل	1- المحافظة على الأملاك العمومية 2- تحقيق قاعدة صحية حقيقة للمجتمع المسيلي 3- تفادي الخسائر المادية والبشرية عند حدوث الكوارث الطبيعة 4- 13–تحقيق التنمية الريفية	1- وضع شعارات هادفة تحسيسية للمواطن بضرورة المحافظة على الأملاك العمومية، التذكير بانتمائه. 2- تدعيم المستشفى بالأجهزة الصحية مثل السكانير . 3- وضع شروط هامة لتشييد المباني كما يلي: إنشاء مباني بأساسات مقاومة للزلازل وفق المعايير العلمية. عدم تجاوز 3 طوابق عند التشييد . التشجير على حواف الطريق. 4- الوقوف على أهم المشاكل التي تعاني منها مناطق الظل وتحديد الاحتياجات الفعلية للسكان كشرط أساسي في اختيار المشاريع .
في المجال الاقتصادي	1- نقص السياحة في المنطقة 2- تراجع النشاط الزراعي	1- تعزيز النشاط السياحي وتنشيطه 2- تعزيز النشاط الزراعي في إقليم البلدية خاصة المناطق المبعثرة.	1- تدعيم النشاط السياحي من خلال حملات تحسيسية و توعية. تدعيم المنشاة السياحية بالتجهيزات اللازمة. 2- منع تشييد المباني على الأراضي الزراعية ذات المردود المتوسط والمرتفع، والتشجيع البناء على الأراضي البور. 3- خفض الضرائب على المحلات من اجل ضمان عدم التهرب الضريبي.

	3- النشاط التجاري للمدينة	3- تدعيم النشاط التجاري	
في مجال الإدارة والحكم الرشيد	1- مشكل منظومة تسيير التنمية المحلية من القرارات العمودية. 2- مشكل الأرشيف وصعوبة العمل .	1- التسيير المحلي للتنمية المحلية وتحقيق الديمقراطية 2- تمكين العاملين في البلدية من التسيير السهل والأسرع للعمل.	1- إن العنصر البشري دو الكفاءة هو الوحيد الذي يمكنه دعم التنمية المحلية في الوقت الحالي من خلال اختيار مشاريع بمعايير تقنية مدروسة تلزم الجهات المركزية المصادقة عليها وانجازها دون إهمال أي مشروع. 2- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالبلدية أو الأرشيف الالكتروني لتسهيل الإجراءات حفظ المعلومة. 3- تكوين المورد البشري في المجال استعمال البرامج.

7- ملاحظة:

إن المعلومات لها دور مهم في تحضير المخططات التنموية على المدى المتوسط والطويل وتعتبر الوسيلة الأساسية لضمان التنمية المحلية الشاملة ويتجلى هده الأهمية فيما يلي:

- التقييم الحقيقي للنقائص المسجلة على مستوى البلدية
- تحديد المناطق النائية والغير مجهزة على مستوي البلدية
- إن الإحصاء يمثل بنك معلوماتي عام حول كل المعطيان وهدا الأخير يمكن المسؤولين من تحضير إستراتيجية مبنية على أسس صحيحة .

8- الاستنتاجات:

- إن أهم استثمار تقوم به الدولة في الوقت الحالي هو الاستغلال الطاقات والقدرات البشرية من خلال التكوين والتوجيه، من اجل إنتاج فرد قادر على تجسيد الأفكار والإبداعات التي يمكنها تحقيق التغيير نحو الأفضل كون العقل البشري هو المحرك الوحيد للتنمية.
- يتضح مما سبق أن التنمية المحلية تنطلق من للإدارة المحلية التي تجسد الديمقراطية المحلية من خلال مشاركة المواطنين آراءهم واحتياجاتهم من اجل توفير البيئة الملائمة لعيش مختلف فئات المجتمع دون إقصاء أو تهميش مهم اختلفت أجناسهم أو عاداتهم.
- إن أي عملية تنموية يجب أن تقوم على أسس وخطط تنموية سليمة، التي تنطلق من التشخيص الفعلي للمشاكل في مختلف المجالات وتسطير الأهداف والخطط اللازمة لبلوغها.
- ان بلدية المسيلة تتمتع بالعديد من المزايا والموارد المحلية المهمة التي من شانها تحقيق التغير أولها الشاب الذي بدوره أداة مهمة في صنع التغيير وكذلك عنصر المياه الذي يعتبر هو الحياة، فما على السلطات المحلية إلا العمل على استغلالها.
- التمويل المحلي للمشاريع والخروج من رقابة السلطة المركزية من اجل تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثالث: محتوى المخطط البلدي للتنمية لبلدية المسيلة ومدى تحقيق التنمية فيها

استفادت بلدية المسيلة من مجموعة من العمليات في إطار برامج المخطط البلدي للتنمية، وعليه فسوف نتطرق إلى البرامج مند سنة 2018 إلى 2021 كما يلي:

الجدول رقم 06 : برامج البلدية من 2018 - 2021

مصدر التمويل	عدد	المبلغ الإجمالي	قيد الانجاز	مستلمة	مغلقة	متوقفة	ملغاة
PCD 2018	16	57.301.000.00	0	16	15	0	0
PCD 2019	29	302.428.000.00	01	03	21	01	03
PCD 2020	10	88.394.692.00	02	01	07	00	00
PCD 2021	27	108.510.610.00	12	05	08	02	00

المصدر: وثائق داخلية لبلدية المسيلة

سنة 2018:

كان نصيب بلدية المسيلة من المشاريع التنموية 16 مشروعا، حيث توزعت المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية إلى ما يلي:

في مجال الري: استفادت بلدية المسيلة 08 عمليات لإنجاز شبكة التوزيع المياه الصالحة للشرب نذكر منها:

- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي البدر.
- تجديد مقطع من قناة الصرف الصحي بطريق ذراع الحاجة.
- توسيع شبكة الصرف الصحي لحي سيدي عمارة.

في مجال البناء(التهيئة): استفادت بلدية المسيلة من 04 عمليات تمثلت في:

- دراسة انجاز حديقة عمومية بالمسيلة.
- تهيئة محيط و مدخل ساحة لعب دار الشباب بحي الزاهر 300 مسكن.
- تهيئة ساحة لعب بحي النسيج.
- انجاز ساحة لعب معشوشبة اصطناعيا.

سنة 2019:

تضمنت مشاريع مسجلة موزعة كما يلي:

<u>في مجال الأشغال العمومية</u>: استفادت بلدية المسيلة من 04 مشاريع:

- تجديد و انجاز الإنارة العمومية بنظام LED بشارع الشهيد شريد عبد الحفيظ.
- تعبيد الطريق الرئيسي بحي جنان الكبير.

<u>في مجال البناء(التهيئة):</u> استفادت بلدية المسيلة من 03 مشاريع:

- انجاز ساحة لعب بالعشب الاصطناعي بحي الشهيد سهيلي الديلمي بجوار المركز الثقافي البلدي الشهيد حماني المداني .
- انجاز ملعب جواري بالعشب الاصطناعي بحي الشهيد سهيلي الديلمي.

<u>في مجال الري:</u> استفادت بلدية المسيلة من 12 مشروعا نذكر منها:

- إنجاز و إعادة تأهيل قنوات الصرف الصحي بحي ناجي مبروك.
- إنجاز و إعادة تأهيل قنوات الصرف الصحي بحي دريدش عمر.
- تكملة إنجاز شبكة المياه الشروب بحي جنان الكبير.

<u>في مجال التربية:</u> استفادت بلدية المسيلة من مشروع وحيد

- انجاز قسم دراسي بمدرسة 01 نوفمبر 1954.

سنة 2020:

تضمنت مشاريع مسجلة موزعة كما يلي:

<u>في مجال الأشغال العمومية</u>: استفادت بلدية المسيلة من 04 مشاريع:

- انجاز الإنارة العمومية بحي مزرير.
- انجاز الإنارة العمومية بحي ذراع بن رباح.
- انجاز الإنارة العمومية بحي الحصن.
- انجاز الإنارة العمومية بحي مزرعة بلقبي.

<u>في مجال البناء(الصحة):</u> استفادت بلدية المسيلة من مشروح وحيد :

- انجاز قاعة علاج بقرية الحصن.

<u>في مجال الري:</u> استفادت بلدية المسيلة من 04 مشاريع نذكر منها:

- إنجاز و توسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بـــحي القطب الحضري الجديد.
- إنجاز و إعادة تأهيل قنوات الصرف الصحي بحي طريق بوسعادة.
- متابعة و انجاز و ربط السكنات بشبكة التطهير الصحي بحي الشهيد سهيلي الديلمي.
- حفر و تجهيز بئر بمنطقة ذراع بن رباح.

في مجال التربية: استفادت بلدية المسيلة من مشروع وحيد

- تأهيل قسمين دراسيين بمدرسة سالمي موسى – المويلحة .

سنة 2021:

تضمنت مشاريع مسجلة موزعة كما يلي:

في مجال الأشغال العمومية: استفادت بلدية المسيلة من 01 مشروع:

- تعبيد الطريق بحي قرفالة .

في مجال البناء(التهيئة): استفادت بلدية المسيلة من 01 مشروع :

- تكملة تهيئة حي الشهيد سهيلي الديلمي اشبيليا.

في مجال الري: استفادت بلدية المسيلة من 20 مشروع نذكر منها:

- حفر و تجهيز بئر بحي جنان الكبير.
- انجاز محطة ضخ المياه الشروب بحي أولاد سلامة.
- تكملة شبكة المياه الشروب بحي سهيلي الديلمي اشبيليا .
- تأهيل قنوات الصرف الصحي بحي 56 مسكن.

في مجال التربية: استفادت بلدية المسيلة من 03 مشاريع :

- دراسة و انجاز و تجهيز قسمين دراسيين بمدرسة عمروش ابراهيم – مزرير .
- دراسة و انجاز قسم دراسي بمدرسة الشهيد مزعاش احمد – غزال .
- انجاز أشغال التدفئة لفائدة 06 مدارس ابتدائية بمناطق الظل .

النتيجة:

نستنتج آن مشاريع المخطط البلدي للتنمية لبلدية المسيلة لا تعتمد على خطة إستراتيجية واضحة من اجل انجاز المشاريع والوقوف على أهم المشاكل التي تعاني منها البلدية ، حيث يتم اختيارها بشكل شبه عشوائي بالاعتماد على التخطيط في المدى القريب من طرف المجالس الشعبية البلدية المنتخبة دون

وجود نظرة إستراتجية على المدى الطويل في ما يخص الاحتياجات الحقيقية و المطلوبة من طرف مواطني البلدية.

خاتمة:

إن الشعوب لا تحيي إلا بالنمو والتطور، لان الشعب الذي يؤمن بوجوده يؤمن بان له رسالة جماعية عليه تحقيقها فيسعى بشكل مستمر إلى البحث عن كل السبل والطرق التي يؤدي إلى تحقيق نموه وازدهاره ،بينما الشعب الذي يستكين إلى التوكل واللامبالاة ولا ينطلق من رسالته وقيمه نحو التطور والتقدم ويبقى معتمدا على ما تقدمه له الآخرون بحيث يحيى ويعيش مستهلكا لها ينتجه غيره فانه هدا الشعب محكوم عليه بالجهل والفناء .

وعليه فان مهمة الدولة الجزائرية في الوقت الحالي هي توفير حياة كريمة تليق بمستوى تطلعات المواطن المحلي من خلال توفير أهم شروط الحياة المتمثلة في الصحة الراحة والعمل، وضمان الاستمرارية، وتقديم الخدمات بالجودة التي يصبو إليها المواطن. لذلك كان هدف الدراسة التعرف على مدى تساهم المخططات البلدية للتنمية في النهوض بالتنمية المحلية في بلدية المسيلة؟

النتائج المتعلقة بالبحث:

- أكدت الدراسات أن التنمية المحلية هي عمليات جماعية مستمرة من اجل تحقيق القفزة النوعية في جميع المجالات الحياة منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بكل منطقة.
- إن التنمية المحلية أو الخطة التنموية ليست الهدف إليه بحد ذاته بل هي وسيلة يمكنها من بلوغ الأهداف المرجوة وتحقيق التطور .
- إن التنمية المحلية التي تعتمد على المشاركة الشعبية هي التي تضع الجهات المختصة في مضمار الصحيح من اجل تلبية الحاجيات الأساسية للمواطن وتفتح المجال للمشاركة جميع فئات المجتمع بدون إقصاء وتحقق لشفافية وحق المساءلة والديمقراطية وترسيخ الثقة بين المواطن والمسؤول.
- إن التنمية المحلية لا يمكن اعتبارها استثمار اقتصادي هدفه الربح المالي، لأنها تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن في مختلف الميادين، أما الاستثمار هدفه تحقيق الربح والفائدة وخلق الإنتاجية والتسويق.
- إن المخطط البلدي للتنمية هو انسب جهاز إداري يمكن تفعيله من اجل تحقيق التنمية المحلية كونه يمس الحاجيات الفعلية للسكان بشكل مباشر.
- إن الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية، حيث يعتمد على التسيير المركزي للمشاريع على المستوى المحلي، ولا يولى اهتمام كبير للجهات المحلية.

اقتراحات البحث:

- يجب على الهيئات المركزية توسيع مهام ان رئيس المجلس الشعبي البلدي في إعداد البرامج والمشاريع التنموية كونه رئيس منتخبا محليا وتوسيع نطاق الصلاحيات والمهام للقضاء عل البيروقراطية في التسيير البرامج التنمية المحلية.
- إعادة النظر في المرسوم التنفيذي رقم 09-148، الذي يتضمن مدونة المشاريع المخطط البلدي للتنمية وفتح المجال للجماعات المحلية في اختيار المشاريع التنموية حسب احتياجات الفعلية للبلدية دون إلزامية في انجاز المشاريع في قطاع معين .
- إعادة النظر في الأدوات التخطيط التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض من خلال إعطاء بعض المرونة لهده الأدوات في اختيار الأهداف حسب خصوصيات كل مجال، وتسطير خطط ومنهجيات التي يجب إتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة.
- تدعيم الجماعات المحلية بالكفاءات البشرية اللازمة من اجل دراسة للمشاريع بنفسها والمتابعة التقنية للمشاريع التي تنفذها.
- الإدارة الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا والوسائل الحديثة هي الحل لوحيد للخروج من الإدارة الكلاسيكية للمشاريع من اجل تحقيق النجاعة والمرونة في تنفيذ المشاريع.
- إن توفير التمويل المحلي للمشاريع التنموية في الوقت الحالي أمرا لا يمكن تحقيقه ولهدا يجب على الكفاءات المحلية الاستفادة من الدعم المركزي للمشاريع من اجل إنشاء مشاريع تفتح مجال للتمويل الذي يعتبر شرط أساسي في نجاح البلدية في أداء أدوارها والدفع بعجلة التنمية والنهوض بالاستثمار المحلي.
- من المهم في الوقت الحالي البحث عن السبل الجديدة لإشراك المجتمع المحلي في عملية اختيار وإعداد المشاريع التنموية وتعزيز الشفافية والديمقراطية على المستوى المحلي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- **الكتب:**

- بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية الممارسات والفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2015
- الدكتور محمد غنيم، أساليب التحليل النوعي للتخطيط التنموي والعمراني، استاد التخطيط الإقليمي المشترك جامعة البلقاء التطبيقية ندار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2012،
- نائل عبد الحافظ عوالمه، إدارة التنمية الأسس والنظريات والتطبيقات العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010.
- بن منضور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، طبعة 4 / 2005
- سعد طه علام، التنمية والدولة، دار الطيبة للنشر والتوزيع التجهيزات التعليمية، القاهرة
- الدكتور محمد غنيم الإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الأولى 2010
- الدكتور عثمان محمد غنيم التخطيط التنموي الإقليمي كلية التخطيط والإدارة جامعة البلقاء التطبيقية الطبعة الأولى 2009
- حمدي سليمان مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية دار الوائل للنشر والتوزيع الطبعة
- الدكتور موسى اللوزي، التنمية الإدارية، دار الوائل للنشر والتوزيع، بدعم الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 2002.

2- **القوانين:**

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية ميلة 2016.
- المرسوم التنفيذي 73136 المؤرخ في 9 اوت 1973.
- المرسوم التنفيذي 98 _227 المؤرخ في 13 _071998 المتعلق بنفقات دولة التجهيز.
- قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1434 الموافق ل 21 فبراير 2013.

3- **المجلات:**

- الدكتورة ليندة لونيسي المخطط البلدي للتنمية مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 9__ 2016
- محمد اختير، جمال صادفي تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر، مجلة النماء الاقتصادي والتجاري عدد خاص رقم 2 افريل 2018.

- مالك بن عبد الله المهدي مفهوم التنمية الاجتماعية رؤية مستقبلية مجلة لدراسات المستقبلية معهد البحث العلمي 2016.
- باديس بن خدة اليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 10 جانفي 2017.
- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير صادر عن" منظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

4- **اطروحات:**

- بن نملة صليحة، مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في الحقوق القانون العام سنة 2012 _2013.
- محمد جاسم سالم العصار: البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات
- سلاوي يوسف مفهوم التنمية المحلية في الجزائر مدكرة لتيل شهادة دكتورا في الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر سنة....
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في استجابة لتحديات الحاصر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط 2008 _2009
- بلقليل نور الدين، اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية 2018
- سليمان ولد حامدون اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية دراسات نشرت بتاريخ 6. 8 .2007 الموقعhttp//www.eddarb.com
- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافق مدكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية فبع التحليل الاقتصادي سنة 20102011.
- فواز حسين سعيد ناصر، نموذج قبلان للتخطيط التنموي الاستراتيجي للهيئات الفلسطينية أطروحة للحصول على درجة ماستر في التخطيط والتنمية السياسية 2013.
- قادم عبد الحميد، الحوكمة الجديدة وسيلة لتحقيق التنمية بالجماعات المحلية في الجزائر، دراسة حالة بلديات ام البواقي، مدكرة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير نخصص إدارة اعمال 2014 -2015،

الملاحق:

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه مخططات البلدية في عملية التنمية المحلية باعتبارها أحد أهم الوسائل التي يعتمد عليها المواطن في تقديم احتياجاته، وما يرغب في تحقيقه من خلال الاقتراحات التي يقدمها، وبالتالي تحقيق التنمية بصفة حقيقة لدى إقليم البلدية.

وقد قمنا بإسقاط هذه الدراسة على بلدية أولف لتوضيح كيف ساهمت هذه المخططات في مجال التنمية المحلية في البلدية، ولهذا الغرض تم الاعتماد على دراسة حالة جمع المعلومات وكذا على المقابلة الشخصية.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن المخططات البلدية للتنمية لديها أهمية بالغة في مجال التنمية المحلية، لكن تبقى ضعيفة بسبب ضعف التمويل المحلي وكذلك سيطرت السلطة المركزية في اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: مخطط بلدي للتنمية، تنمية محلية، بلدية المسيلة

Summary:

This study sought to highlight the role that municipality plans play in the local development process, as it is one of the most important means upon which the citizen relies in presenting his needs, and what he wishes to achieve through the suggestions that he makes, thus realizing development in the municipality's territory.

We have projected this study to the municipality of Ulf to clarify how these plans have contributed to the area of local development in the municipality. For this purpose, we have relied on a case study of information gathering as well as a personal interview.

In this study, we concluded that the municipal development plans have a great importance in the field of local development, but they remain weak due to the lack of local funding and the central authority dominated in decision making.

Key words: municipal m'sila – local development – municipal development plan.